

قرار رئيس جمهورية مصر العربية

رقم ١٢١ لسنة ١٩٩٩

بشأن الموافقة على انضمام حكومة جمهورية مصر العربية

إلى معاهدة قانون العلامات الموقعة في جنيف

بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧

رئيس الجمهورية

بعد الاطلاع على الفقرة الثانية من المادة (١٥١) من الدستور :

قرر :

(مادة وحيدة)

وافق على انضمام حكومة جمهورية مصر العربية إلى معاهدة قانون العلامات ،
الموقعة في جنيف بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧ ، وذلك مع التحفظ بشرط التصديق .

صدر برئاسة الجمهورية في ١٨ ذي الحجة سنة ١٤٢٠ هـ

(الموافق ٤ أبريل سنة ١٩٩٩ م) .

حسني مبارك

وافق مجلس الشعب على هذا القرار بجلسته المقيدة في ١٠ صفر سنة ١٤٢٠ هـ
(الموافق ٢٦ مايو سنة ١٩٩٩ م) .

المنظمة العالمية للملكية الفكرية
جنيف

الاتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية
(اتحاد باريس)

المؤتمر الدبلوماسي

المعنى بابراام معاهددة قانون العلامات

جنيف . من ١٠ إلى ٢٨ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٤

TLT/DC/53

الأصل : بالعربية / بالأسبانية

بالإنكليزية / بالروسية

بالصينية / بالفرنسية

التاريخ : ١٩٩٤/١٠/٢٨



وي بي رو

المؤتمر العالمي للملكية الفكرية
جنيف

الاتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية
(اتحاد باريس)

المؤتمر الدبلوماسي
المعنى بابراهيم معايدة قانون العلامات
جنيف ، من ١٠ إلى ٢٨ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٤

معاهدة قانون العلامات
واللائحة التنفيذية لمعاهدة قانون العلامات

كما اعتمدتها المؤتمر الدبلوماسي
في ٢٧ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٤

معاهدة قانون العلامات

معاهدة قانون العلامات

قائمة الموارد

المادة ١ : التعابير المختصرة .

المادة ٢ : العلامات التي تطبق عليها المعاهدة .

المادة ٣ : الطلب .

المادة ٤ : التمثيل : وعنوان المراسلة .

المادة ٥ : تاريخ الإيداع .

المادة ٦ : تسجيل واحد لسلع وخدمات تندرج في عدة أصناف .

المادة ٧ : تقسيم الطلب والتسجيل .

المادة ٨ : التوقيع .

المادة ٩ : تصنيف السلع والخدمات .

المادة ١٠ : تغييرات في الأسماء أو العناوين .

المادة ١١ : التغيير في الملكية .

المادة ١٢ : تصحيح الخطأ .

المادة ١٣ : مدة التسجيل وتجديده .

المادة ١٤ : ملاحظات في حالة رفض مزمع .

المادة ١٥ : وجوب الالتزام باتفاقية باريس .

المادة ١٦ : علامات الخدمة .

المادة ١٧ : اللائحة التنفيذية .

المادة ١٨ : المراجعة : والبروتوكولات .

المادة ١٩ : أطراف المعاهدة .

المادة ٢٠ : التاريخ الفعلى للتصديق والانضمام .

المادة ٢١ : التحفظات .

المادة ٢٢ : الأحكام الانتقالية .

المادة ٢٣ : نقض المعاهدة .

المادة ٢٤ : لغات المعاهدة : والتوفيق .

المادة ٢٥ : أمين الإيداع .

(المادة ١)

التعابير المختصرة

لأغراض هذه المعاهدة ، وما لم يذكر خلاف ذلك صراحة :

- ١ - تعني كلمة «المكتب» الوكالة التي يكلفها الطرف المتعاقد بتسجيل العلامات ؛
- ٢ - وتعني كلمة «التسجيل» تسجيل علامة من قبل مكتب ما ؛
- ٣ - وتعني كلمة «الطلب» طلباً للتسجيل ؛
- ٤ - وتفسر الإشارات إلى أي «شخص» بأنها إشارات إلى شخص طبيعي أو شخص معنوي على حد سواء ؛
- ٥ - وتعني عبارة «صاحب التسجيل» الشخص المذكور بهذه الصفة في سجل العلامات ؛
- ٦ - وتعني عبارة «سجل العلامات» مجموعة البيانات المحفوظة لدى المكتب والتي تشمل محتويات كل التسجيلات وكل البيانات المقيدة فيما يتعلق بكل التسجيلات ، أيًا كانت الوسيلة التي تخزن فيها تلك البيانات ؛
- ٧ - وتعني عبارة «اتفاقية باريس» اتفاقية باريس لحماية الملكية الصناعية ، الموقعة في باريس في ٢٠ مارس / آذار ١٨٨٣ ، كما تم تنقيحها وتعديلها ؛
- ٨ - وتعني عبارة «تصنيف نيس» التصنيف المنشأ بنوجب اتفاق نيس بشأن التصنيف الدولي للسلع والخدمات لأغراض تسجيل العلامات ، الموقع في نيس في ١٥ يونيو / حزيران ١٩٥٧ ، كما تم تنقيحه وتعديلاته ؛
- ٩ - وتعني عبارة «الطرف المتعاقد» كل دولة أو منظمة دولية حكومية تكون طرفاً في هذه المعاهدة ؛
- ١٠ - وتفسر الإشارات إلى أي «وثيقة للتصديق» بأنها تشمل الإشارات إلى وثائق القبول والموافقة ؛

- ١١ - وتعنى كافة «المنظمة» المنظمة العالمية للملكية الفكرية :
- ١٢ - وتعنى عبارة «المدير العام» المدير العام للمنظمة :
- ١٣ - وتعنى عبارة «اللائحة التنفيذية» اللائحة التنفيذية لهذه المعاهدة والمشار إليها في المادة (١٧) .

(المادة ٢)

العلامات التي تطبق عليها المعاهدة**١ - طبيعة العلامات :**

- (أ) تطبق هذه المعاهدة على العلامات التي تتالف من إشارات مرئية ، على أن الأطراف المتعاقدة التي قبل تسجيل العلامات المجسمة ملزمة وحدها بتطبيق هذه المعاهدة على تلك العلامات .
- (ب) لا تطبق هذه المعاهدة على العلامات الهنلوجرافية (أى الصور الضوئية المجسمة) وعلى العلامات غير المؤلفة من إشارات مرئية ، ولا سيما العلامات السمعية والعلامات الخاصة بحاسة الشم .

٢ - أنواع العلامات :

- (أ) تطبق هذه المعاهدة على العلامات المتعلقة بالسلع (العلامات التجارية) أو الخدمات (علامات الخدمة) أو السلع والخدمات على حد سواء .
- (ب) لا تطبق هذه المعاهدة على العلامات الجماعية وعلامات الرقابة (التصديق) وعلامات الضمان .

(المادة ٣)

الطلب**١ - البيانات أو العناصر الواردة في الطلب أو المرفقة به : والرسم :**

- (أ) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضي تضمين الطلب بعض البيانات أو العناصر المالية أو لأنها :

- ١ - التماس للتسجيل .
- ٢ - واسم مودع الطلب وعنوانه .

٣ - واسم دولة يكون مودع الطلب من مواطنيها إذا كان من مواطني دولة ما ، واسم دولة يكون لمودع الطلب فيها محل إقامة ، إن وجد ، واسم دولة تكون لمودع الطلب فيها مؤسسة صناعية أو تجارية حقيقة وفعالية ، إن وجدت :

٤ - وإذا كان مودع الطلب شخصاً معنوياً ، الطابع القانوني لذلك الشخص والدولة وكذلك الوحدة الإقليمية ، عند الاقتضاء ، داخل تلك الدولة التي نظم بناء على قانونها الشخص المعنى المذكور .

٥ - وإذا كان لمودع الطلب ممثل ، اسم ذلك الممثل وعنوانه :

٦ - وعنوان للمراسلة ، إذا كان ذلك العنوان مطلوباً وفقاً

للمادة ٤ (٢) «ب» :

٧ - وإذا كان مودع الطلب يرغب في الاستفادة من أولوية طلب سابق ، إعلان يطالب فيه بأولوية ذلك الطلب السابق ، مع البيانات والإثباتات المساعدة لاقرار الأولوية والتي يجوز اقتضاوها بناء على المادة (٤) من اتفاقية باريس :

٨ - وإذا رغب مودع الطلب في الاستفادة من أي حماية ناجمة عن عرض سلع أو خدمات في معرض ما ، إعلان بذلك مشفوع ببيانات مساندة لذلك الإعلان ، وفقاً لمقتضيات قانون الطرف المتعاقد :

٩ - وإذا كان مكتب الطرف المتعاقد يستعمل حروفًا وأرقاماً يعتبرها معيارية وإذا كان مودع الطلب يرغب في أن تسجل العلامة وتنشر بالحروف والأرقام المعيارية ، بيان يفيد ذلك :

١٠ - وإذا كان مودع الطلب يرغب في المطالبة بلون كسمة مميزة للعلامة بيان يفيد ذلك وتسمية اللون المطالب به أو الألوان المطالب بها وبيان الأجزاء الرئيسية للعلامة التي فيها ذلك اللون أو تلك الألوان .

١١ - وإذا كانت العلامة علامة مجسمة ، بيان يفيد ذلك :

- ١٢ - ونسخة واحدة أو أكثر عن العلامة :
- ١٣ - ونقل حرفى للعلامة أو لبعض أجزاء العلامة :
- ١٤ - وترجمة للعلامة أو لبعض أجزاء العلامة :
- ١٥ - وأسماء السلع والخدمات المطلوب تسجيلها ، مجموعة وفقاً لأصناف
تصنيف نيس ، على أن تكون كل مجموعة مسبوقة برقم الصنف الذى تنتسب
إليه تلك المجموعة من السلع أو الخدمات فى ذلك التصنيف ومقدمة حسب
ترتيب أصناف التصنيف المذكور :
- ١٦ - وتوقيع الشخص المحدد فى الفقرة (٤) :
- ١٧ - وإعلان عن نية الانتفاع بالعلامة ، وفقاً لقتضيات قانون
الطرف المتعاقد .
- (ب) يجوز لمودع الطلب أن يودع إعلاناً يفيد الانتفاع الفعلى بالعلامة
واثباتاً لذلك ، وفقاً لقتضيات قانون الطرف المتعاقد ، بدلاً من إعلان نية
الانتفاع بالعلامة المشار إليه فى الفقرة الفرعية (أ) « ١٧ » أو بالإضافة إليه .
- (ج) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضى دفع رسوم عن الطلب للمكتب .
- ٢ - (طريقة تقديم الطلب) فيما يتعلق بالشروط الخاصة بطريقة تقديم الطلب ،
لا يجوز لأى طرف متعاقد أن يرفض الطلب فى الحالات التالى ذكرها :
- (١) فى الحالات التى يقدم فيها الطلب مكتوبًا على الورق ، إذا قدم على استماراة
موافقة لاستماراة الطلب المنصوص عليها فى اللائحة التنفيذية ، شرط مراعاة الفقرة (٣) ،
- (٢) وفي الحالات التى يسمح فيها الطرف المتعاقد بإحاله التبليغات إلى المكتب
عن طريق الفاكس ويحال الطلب بذلك الطريقة ، إذا كانت النسخة الورقية المحالة بهذا الشكل
موافقة لاستماراة الطلب المشار إليها فى البند « ١ » ، شرط مراعاة الفقرة (٣) .
- ٣ - (اللغة) يجوز لأى طرف متعاقه أن يقتضى تقديم الطلب باللغة أو إحدى اللغات
التي يقبلها المكتب . وإذا كان المكتب يقبل بأكثر من لغة ، جاز مطالبة مودع الطلب
باستيفاء أي شروط لغوية أخرى تكون مطبقة بالنسبة إلى المكتب ، علماً بأنه لا يجوز
المطالبة بتقديم الطلب بأكثر من لغة واحدة .

٤ - (التوقيع) :

(أ) يجوز أن يكون التوقيع المشار إليه في الفقرة ١ (أ) «١٦» هو توقيع مودع الطلب أو توقيع ممثله .

(ب) بالرغم من الفقرة الفرعية (أ) ، يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضي أن تكون الإعلانات المشار إليها في الفقرة ١ (أ) «١٧» و(ب) موقعة من مودع الطلب بنفسه حتى إذا كان له ممثل .

٥ - (طلب واحد لسلع وخدمات تدرج في عدة أصناف) يجوز أن يتصل طلب واحد بذاته بعدة سلع أو خدمات أو بعدة سلع وخدمات ، سواء كانت منتمية إلى صنف واحد أو عدة أصناف من تصنيف نيس .

٦ - (الانتفاع الفعلى) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضي في حالة إيداع إعلان نية الانتفاع وفقاً للفقرة ١ (أ) «١٧» أن يقدم مودع الطلب إلى المكتب ما يثبت الانتفاع الفعلى بالعلامة ، وفقاً لمقتضيات قانونه ، خلال مهلة محددة في ذلك القانون وشرط مراعاة المهلة الدنيا المقررة في اللائحة التنفيذية .

٧ - (حظر أي مقتضيات أخرى) لا يجوز لأى طرف متعاقد أن يطالب بأن يستوفى الطلب أي مقتضيات خلاف المقتضيات المشار إليها في الفقرات من (١) إلى (٤) و(٦). وبصورة خاصة ، لا يجوز اقتضاه ما يلى ذكره فيما يتعلق بالطلب مادام قيد النظر :

(١) تقديم أي شهادة أو مستخرج من السجل التجارى :

(٢) وبيان بأن مودع الطلب يمارس نشاطاً صناعياً أو تجاريًا ، فضلاً عن تقديم إثبات لذلك :

(٣) وبيان بأن مودع الطلب يمارس نشاطاً له صلة بالسلع والخدمات المبينة في الطلب ، فضلاً عن تقديم إثبات لذلك :

(٤) وتقديم إثبات يفيد أن العلامة مسجلة في سجل علامات طرف متعاقد آخر أو دولة طرف في اتفاقية باريس دون أن تكون طرفاً متعاقداً ، إلا إذا كان مودع الطلب يطالب بتطبيق المادة ٦ (خامساً) من اتفاقية باريس .

٨ - (الإثبات) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضي تقديم الإثبات إلى المكتب أثناء فحص الطلب ، فى الحالات التى قد يكون فيها للمكتب شك معقول فى صحة أى بيان أو عنصر وارد فى الطلب .

(المادة ٤)

التمثيل؛ وعنوان المراسلة

١ - (الممثلون المعتمدون) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضي أن يكون أى شخص معين كممثل لأغراض أى إجراء يباشر لدى المكتب مثلاً معتمداً لدى المكتب .

٢ - (التمثيل الإلزامي؛ وعنوان المراسلة) :

(أ) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضي لأغراض أى إجراء يباشر لدى المكتب أن يكون كل شخص ليس له محل إقامة أو مؤسسة صناعية أو تجارية حقيقة فعلية فى أراضيه مثلاً بممثل له .

(ب) يجوز لأى طرف متعاقد لا يقتضي التمثيل وفقاً للفقرة الفرعية (أ) أن يقتضي لأغراض أى إجراء يباشر لدى المكتب أن يكون لأى شخص ليس له محل إقامة أو مؤسسة صناعية أو تجارية حقيقة وفعالية فى أراضيه عنوان للمراسلة فى تلك الأراضى .

٣ - (التوكيل الرسمي) :

(أ) متى سمح طرف متعاقد بأن يكون مواد الطلب أو صاحب التسجيل أو أى شخص معنى آخر مثلاً بممثل لدى المكتب أو متى اقتضى ذلك ، جاز له أن يقتضي أن يكون الممثل معيناً فى تبليغ منفصل (يشار إليه فيما يلى بعبارة «ـ توكيـل رسمـيـ») يبين اسم مواد الطلب أو صاحب التسجيل أو الشخص الآخر ، حسب الحال ، ويكون موقعاً منه .

(ب) يجوز أن يتصل التوكيل الرسمي بوحدة أو أكثر من الطلبات والتسجيلات بما هو محدد فى التوكيل الرسمي ، أو بكافة طلبات الشخص المعين وتسجيلاته الموجودة والمقبلة ، مع مراعاة أى استثناء يبيشه ذلك الشخص ..

(ج) يجوز أن يقصر التوكيل الرسمي صلاحيات الممثل على بعض الأعمال .
ويجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضي تضمين أى توكيل رسمي يمنع الممثل حق سحب الطلب أو التنازل عن التسجيل بياناً صريحاً بذلك .

(د) في الحالات التي يقدم فيها شخص ما تبليغاً إلى المكتب ويشير فيه إلى أنه ممثل ولكن المكتب لم يكن في حوزته ، وقت تسلم التبليغ ، التوكيل الرسمي المطلوب ، يجوز للطرف المتعاقد أن يقتضي تقديم التوكيل الرسمي إلى المكتب خلال المهلة التي حددها الطرف المتعاقد ، شرط مراعاة المهلة الدنيا المقررة في اللائحة التنفيذية ، ويجوز لأى طرف متعاقد أن ينص على أن تبلغ الشخص المذكور لا يكون له أى أثر إذا لم يقدم التوكيل الرسمي إلى المكتب خلال المهلة التي حددها الطرف المتعاقد .

(هـ) فيما يتعلق بالمتضييات الخاصة بطريقة تقديم التوكيل الرسمي ومضمونه ، لا يجوز لأى طرف متعاقد أن يرفض آثار التوكيل الرسمي في الحالات التالي ذكرها :

١ - في الحالات التي يقدم فيها التوكيل الرسمي مكتوباً على الورق ، إذا قدم على استمارة موافقة لاستماراة التوكيل الرسمي المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية ، شرط مراعاة الفقرة (٤) ،

٢ - وفي الحالات التي يسمح فيها الطرف المتعاقد بإحالة التbelligations إلى المكتب عن طريق الفاكس ويحال التوكيل الرسمي بتلك الطريقة ، إذا كانت النسخة الورقية المعالة بهذا الشكل موافقة لاستماراة التوكيل الرسمي المشار إليها في البند « ١ » ، شرط مراعاة الفقرة (٤) .

٤ - (اللغة) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضي تقديم التوكيل الرسمي باللغة أو إحدى اللغات التي يقبلها المكتب .

٥ - (الإشارة إلى التوكيل الرسمي) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضي تضمين أى تبليغ يوجهه ممثل إلى المكتب لأغراض إجراء مباشر لدى ذلك المكتب إشارة إلى التوكيل الرسمي الذي يتصرف الممثل على أساسه .

٦ - (حضر أى مقتضيات أخرى) لا يجوز لأى طرف متعاقد أن يطالب باستيفاء، أى مقتضيات خلاف المقتضيات المشار إليها فى الفقرات من (٣) إلى (٥) فيما يتعلق بالمسائل المتناولة فى تلك الفقرات .

٧ - (الإثبات) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضى تقديم الإثبات إلى المكتب فى الحالات التى قد يكون فيها للمكتب شك معقول فى صحة أى بيان وارد فى أى تبليغ مشار إليه فى الفقرات من (٢) إلى (٥) .

(المادة ٥)

تاريخ الإيداع

١ - (المقتضيات المسموح بها) :

(أ) مع مراعاة الفقرة الفرعية (ب) والفقرة (٢)، يمنع الطرف المتعاقد تاريخاً لإيداع الطلب يكون التاريخ الذى يتسلم فيه المكتب البيانات والعناصر التالية ذكرها باللغة المشترطة فى المادة ٣ (٣) :

١ - بياناً صريحاً أو ضمنياً يفيد طلب تسجيل علامة :

٢ - وبيانات تسمح بإثبات هوية مودع الطلب :

٣ - وبيانات كافية للاتصال بمودع الطلب أو بمنتهى إن وجد ، عن طريق البريد :

٤ - ونسخة واضحة بما فيه الكفاية عن العلامة المطلوب تسجيلها :

٥ - وقائمة السلع والخدمات التى يطلب التسجيل لأجلها :

٦ - وفي الحالات التى تسرى عليها المادة ٣ (١) (أ) «١٧» أو (ب)، الإعلان المشار إليه فى المادة ٣ (١) (أ) «١٧» أو الإعلان والإثبات المشار إليهما فى المادة ٣ (١) (ب)، على التوالي ، وفقاً لمقتضيات قانون الطرف المتعاقد ، على أن يوقع مودع الطلب بنفسه الإعلانين حتى إذا كان له مثل ، إذا اقتضى ذلك القانون المذكور .

(ب) يجوز لأى طرف متعاقد أن يمنع كتاريخ لإيداع الطلب التاريخ الذى يكون المكتب قد تسلم فيه بعض البيانات والعناصر المشار إليها فى الفقرة الفرعية (أ)، بدلاً من كلها ، أو تسلّمها بلغة خلاف اللغة المشترطة فى المادة ٣ (٣) .

٢ - (المقتضيات الإضافية المسجّحة بها) :

(أ) يجوز للطرف المتعاقد أن ينص على عدم منع أى تاريخ لإيداع إلى أن تسدد الرسوم المطلوبة .

(ب) لا يجوز للطرف المتعاقد أن يطبق المقتضيات المشار إليها فى الفقرة الفرعية (أ) إلا إذا كان يطبقها عندما أصبح طرفاً فى هذه المعاهدة .

٣ - (التصحيحات والمهل) تحدد الإجراءات والمهل الخاصة بالتصحيحات المتعلقة بالفقرتين (١) و (٢) في اللائحة التنفيذية .

٤ - (حظر أى مقتضيات أخرى) لا يجوز لأى طرف متعاقد أن يطالب باستيفاء أى مقتضيات خلاف المقتضيات المشار إليها فى الفقرتين (١) و (٢) فيما يتعلق بتاريخ الإيداع .

(المادة ٦)

تسجيل واحد لسلع وخدمات تندرج في عدة أصناف

في الحالات التي يتضمن فيها طلب واحد بذاته سلعاً وخدمات تندرج في عدة أصناف من تصنيف نيس ، فإنه يترتب على ذلك الطلب تسجيل واحد بالذات .

(المادة ٧)

تقسيم الطلب والتسجيل

١ - (تقسيم الطلب) :

(أ) إذا تضمن أى طلب قائمة بعدة سلع أو خدمات (ويشار إليه فيما يلى بعبارة «الطلب الأصلى») ، جاز لمودع الطلب أو بناء على طلبه :

- ١ - وعلى الأقل إلى أن يتخذ المكتب قراره بشأن تسجيل العلامة :
- ٢ - أو أثناء أى إجراءات للاعتراض على قرار المكتب بتسجيل العلامة؛

- ٣ - أو أثناء أي إجراءات لاستئناف القرار بشأن تسجيل العلامة :
- تقسيم الطلب الأصلي إلى طلبين أو أكثر (ويشار إلى تلك الطلبات فيما يلى بعبارة «الطلبات الفرعية») عن طريق توزيع السلع والخدمات في القائمة المشار إليها في الطلب الأصلي على تلك الطلبات الفرعية . وتحتفظ الطلبات الفرعية بتاريخ إيداع الطلب الأصلي وبحق الأولوية ، إن وجد .
- (ب) لكل طرف متعاقد حرية وضع مقتضيات لتقسيم الطلب ، بما في ذلك تسديد رسوم ، شرط مراعاة الفقرة الفرعية (أ) .
- ٤ - (تقسيم التسجيل) تسرى أحكام الفقرة (١) ، مع ما يلزم من تعديل ، على تقسيم التسجيل . ويجوز إجراء هذا التقسيم :
- (١) أثناء أي إجراءات يطعن فيها الغير في صحة التسجيل لدى المكتب ،
- (٢) أو أثناء أي إجراءات لاستئناف قرار اتخذه المكتب أثناء الإجراءات السابقة ، على أنه يجوز للطرف المتعاقد أن يستبعد إمكانية تقسيم التسجيلات إذا كان قانونه يسع للغير بالاعتراض على تسجيل علامة قبل أن يتم تسجيل العلامة .
- (المادة ٨)
- ### التوقيع
- ١ - (التبليغ على الورق) في الحالات التي يجري فيها تبليغ مكتب الطرف المتعاقد على الورق ويكون التوقيع مطلوبًا ، فإن ذلك الطرف المتعاقد :
- (١) عليه أن يقبل التوقيع بخط اليد ، شرط مراعاة البند (٣) ،
- (٢) وله حرية السماح باستعمال أشكال أخرى للتوقيع ، بدلاً من التوقيع بخط اليد ، مثل التوقيع المطبوع أو الختم ،
- (٣) وله أن يقتضي استعمال ختم بدلاً من التوقيع بخط اليد ، إذا كان الشخص الطبيعي الموقّع على التبليغ من مواطنيه وكان عنوان ذلك الشخص في أراضيه ،
- (٤) وله أن يقتضي إرفاق الختم ببيان يوضع بالأحرف اسم الشخص الطبيعي الذي استعمل ختمه ، في حالة استعمال الختم .

٢ - (التبليغ بالفاكس) :

(أ) إذا كان الطرف المتعاقد يسمع بإحالة التبليغات إلى المكتب عن طريق الفاكس ، تعين عليه أن يعتبر التبليغ موقعاً إذا ظهر على مطبوع الفاكس التوقيع ، أو الختم مشفوعاً ببيان اسم الشخص الطبيعي الذي استخدم ختمه بالأحرف . إذا كان ذلك البيان مطلوباً بنا ، على الفقرة (١) «٤» .

(ب) يجوز للطرف المتعاقد المشار إليه في الفقرة الفرعية (أ) أن يقتضي إيداع الورقة التي أحيلت نسختها بالفاكس لدى المكتب خلال مهلة معينة ، شرط مراعاة المهلة الدنيا المقررة في اللائحة التنفيذية .

٣ - (التبليغ بالوسائل الالكترونية) إذا كان الطرف المتعاقد يسمع بإحالة التبليغات إلى المكتب بالوسائل الالكترونية ، تعين عليه أن يعتبر التبليغ موقعاً إذا عرف التبليغ مرسله بالوسائل الالكترونية وفقاً لما قرره ذلك الطرف المتعاقد .

٤ - (احظر اقتضاه التصديق) لا يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضي أى شكل من أشكال التصديق على أى توقيع أو أى وسيلة أخرى من وسائل تعريف الذات المشار إليها في الفقرات السابقة ، إلا إذا كان التوقيع يخص المتنازل عن تسجيل ونص قانون الطرف المتعاقد على ذلك .

(المادة ٩)

تصنيف السلع والخدمات

١ - (بيان السلع والخدمات) يتعين أن تبين ، في كل تسجيل وأى نشر يجريه المكتب بشأن طلب أو تسجيل يبين سلعاً أو خدمات ، السلع والخدمات بأسمائها ، مجموعة وفقاً لأصناف تصنيف نيس . ويتعين أن تكون كل مجموعة مسبوقة برقم الصنف الذي تنتهي إليه تلك المجموعة من السلع أو الخدمات في ذلك التصنيف ومقدمة حسب ترتيب أصناف التصنيف المذكور .

٢ - (السلع أو الخدمات المنتسبة إلى الصنف ذاته أو أصناف مختلفة) :

(أ) لا يجوز اعتبار السلع أو الخدمات متشابهة على أساس أنها تظهر في أي تسجيل أو نشر يجريه المكتب في الصنف ذاته من تصنيف نيس.

(ب) لا يجوز اعتبار السلع أو الخدمات مختلفة على أساس أنها تظهر في أي تسجيل أو نشر يجريه المكتب في أصناف مختلفة من تصنيف نيس.

(المادة ١٠)

تغييرات في الأسماء أو التناوبين

١ - (تغييرات في اسم صاحب التسجيل أو عنوانه) :

(أ) إذا لم يتغير شخص صاحب التسجيل ، لكن تغيراً طرأ في اسمه أو عنوانه أو في كلا الأمرين ، تعين على كل طرف متعاقد أن يقبل التماساً موجهًا إلى المكتب بغرض تقييد التغيير في سجل علاماته ، على أن يقدم الالتماس في تبليغ موقع من صاحب التسجيل أو ممثله وبين رقم التسجيل المعنى والتغيير المطلوب تقييده . وفيما يتعلق بالشروط الخاصة بطريقة تقديم الالتماس ، لا يجوز لأى طرف متعاقد أن يرفض الالتماس في الحالات التالية ذكرها :

١ - في الحالات التي يقدم فيها الالتماس مكتوبًا على الورق ، إذا قدم على استئناف موافقة لاستئناف الالتماس المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية ، شرط مراعاة الفقرة الفرعية (ج) .

٢ - وفي الحالات التي يسمح فيها الطرف المتعاقد بإحاله التبليغات إلى المكتب عن طريق الفاكس ويعال الالتماس بذلك الطريقة ، إذا كانت النسخة الورقية المحالة بهذا الشكل موافقة لاستئناف الالتماس المشار إليها في البند (١) ، شرط مراعاة الفقرة الفرعية (ج) .

(ب) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضي بيان ما يلى ذكره في الالتماس :

١ - اسم صاحب التسجيل وعنوانه :

٢ - واسم ممثل صاحب التسجيل وعنوانه ، إذا كان له ممثل :

٣ - وعنوان للمراسلة ، إذا كان لصاحب التسجيل مثل ذلك العنوان .

- (ج) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضى تقديم الالتماس باللغة أو إحدى اللغات التي يقبلها المكتب .
- (د) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضى دفع رسم عن الالتماس للمكتب .
- (هـ) يكفى تقديم الالتماس واحد حتى في الحالات التي يتعلق فيها التغيير بأكثر من تسجيل واحد ، شرط بيان أرقام كافة التسجيلات المعنية في الالتماس .
- ٢ - (التغيير في اسم مودع الطلب أو عنوانه) تسرى أحكام الفقرة (١) ، مع ما يلزم من تعديل ، إذا تعلق التغيير بطلب واحد أو أكثر أو بتسجيل واحد أو أكثر وطلب واحد أو أكثر ، على أن رقم أي طلب معنى إذا لم يكن صادراً بعد أو معروفاً من مودع الطلب أو مثلك ، تعين تعريف ذلك الطلب في الالتماس بأى طريقة أخرى ، وفقاً لما هو مقرر في اللائحة التنفيذية .
- ٣ - (التغيير في اسم الممثل أو عنوانه أو في عنوان المراسلة) تسرى أحكام الفقرة (١) ، مع ما يلزم من تعديل ، على أي تغيير في اسم الممثل ، إن وجد ، أو عنوانه ، وعلى أي تغيير يتعلق بعنوان المراسلة ، إن وجد .
- ٤ - (حظر أي مقتضيات أخرى) لا يجوز لأى طرف متعاقد أن يطالب باستيفاء أي مقتضيات خلاف المقتضيات المشار إليها في الفقرات من (١) إلى (٣) فيما يتعلق بالالتماس المشار إليه في هذه المادة . وبصورة خاصة لا يجوز اقتضاه تقديم أي شهادة تتعلق بالتغيير .
- ٥ - (الإثبات) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضى تقديم الإثبات إلى المكتب في الحالات التي قد يكون فيها للمكتب شك معقول في صحة أي بيان وارد في الالتماس .

(المادة ١١)

التغيير في الملكية

١ - (التغيير في ملكية التسجيل) :

(أ) إذا حدث تغيير في شخص صاحب التسجيل تعين على كل طرف متعاقد أن يقبل التماساً موجهاً إلى المكتب بغرض تقييد التغيير في سجل علاماته ، على أن يقدم الالتماس نفي تبليغ موقع من صاحب التسجيل أو ممثله أو من الشخص الذي اكتسب الملكية (والشار إليه فيما يلى بعبارة «مالك جديد») أو ممثله ، وبين رقم التسجيل المعنى والتغيير المطلوب تقييده . وفيما يتعلق بالمتضمنات الخاصة بطريقة تقديم الالتماس ، لا يجوز لأى طرف متعاقد أن يرفض الالتماس

في الحالات التالي ذكرها :

١ - في الحالات التي يقدم فيها الالتماس مكتوباً على الورق ، إذا قدم على استماراة موافقة لاستماراة الالتماس المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية ، شرط مراعاة الفقرة ٢ (أ) .

٢ - وفي الحالات التي يسمع فيها الطرف المتعاقد بإحالة التبليغات إلى المكتب عن طريق الفاكس ويحال الالتماس بتلك الطريقة ، إذا كانت النسخة الورقية المحالة بهذا الشكل موافقة لاستماراة الالتماس المشار إليها في البند (١) ، شرط مراعاة الفقرة ٢ (أ) .

(ب) إذا نجم التغيير في الملكية عن عقد ما ، جاز لأى طرف متعاقد أن يقتضي بيان ذلك في الالتماس وإرفاق الالتماس بأحد المستندات التالي ذكرها ، حسب اختيار الطرف المتمس :

١ - نسخة من العقد ، ويجوز اشتراط أن تكون تلك النسخة مصدقة من قبل موثق للعقد (كاتب عدل) أو أى سلطة مختصة عامة أخرى ، باعتبارها مثابة للفهد الأصلى :

٢ - ومستخرج من العقد يبين التغيير في الملكية ، ويجوز اشتراط أن يكون ذلك المستخرج مصدقاً من قبل موثق للعقود (كاتب عدل) أو أى سلطة مختصة عامة أخرى ، باعتباره مستخرجًا صحيحاً من العقد :

٣ - وشهادة نقل غير مصدق ومعددة وفقاً للشكل والمضمون المقرر في اللائحة التنفيذية وموثقة من صاحب التسجيل والمالك الجديد ؛

٤ - وسند نقل غير مصدق ومعد وفقاً للشكل والمضمون المقرر في اللائحة التنفيذية وموثقة من صاحب التسجيل والمالك الجديد .

(ج) إذا نجم التغيير في الملكية عن عملية انضمام (شركة إلى أخرى) ، جاز لأى طرف متعدد أن يقتضي بيان ذلك في الالتماس وإرفاق الالتماس بنسخة عن سند يكون صادراً عن السلطة المختصة ومشيناً لعمادة الانضمام ، مثل نسخة عن مستخرج من السجل التجاري ، وأن تكون تلك النسخة مصدقة من السلطة التي أصدرت السند أو من موثق للعقود (كاتب عدل) أو من أى سلطة مختصة عامة أخرى ، باعتبارها نسخة مطابقة للسند الأصلي .

(د) إذا حدث تغيير في شخص واحد أو أكثر من الشركاء في الملكية ، دون أن يشملهم كلهما ، ونجم ذلك التغيير في الملكية عن عقد أو عملية انضمام ، جاز لأى طرف متعدد أن يقتضي موافقة صريحة على التغيير في الملكية يقدمها كل شريك في الملكية لا يشمله ذلك التغيير في وثيقة موقعة منه .

(هـ) إذا لم ينجم التغيير في الملكية عن عقد أو عملية انضمام بل عن سبب آخر ، مثل سريان القانون أو قرار محكمة ، جاز لأى طرف متعدد أن يقتضي بيان ذلك في الالتماس وإرفاق الالتماس بنسخة عن وثيقة تثبت التغيير وأن تكون تلك النسخة مصدقة من السلطة التي أصدرت الوثيقة أو من موثق للعقود (كاتب عدل) أو من أى سلطة مختصة عامة أخرى ، باعتبارها عطارة لوثيقة الأصلية .

(و) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضي بيان ما يلى ذكره فى الالتماس :

- ١ - اسم صاحب التسجيل وعنوانه :
- ٢ - واسم المالك الجديد وعنوانه :
- ٣ - واسم دولة يكون المالك الجديد من مواطنيها إذا كان من مواطنى
أى دولة ، واسم دولة يكون للمالك الجديد فيها محل إقامته ، إن وجد ،
واسم دولة يكون للمالك الجديد فيها مؤسسة صناعية أو تجارية حقيقة وفعالية ،
إن وجدت :
- ٤ - وإذا كان المالك الجديد شخصاً معنوياً ، الطابع القانوني لذلك الشخص
والدولة وكذلك الوحدة الإقليمية ، عند الاقتضاء ، داخل تلك الدولة التي نظم
بناء على قانونها الشخص المعنى المذكور :
- ٥ - وإذا كان لصاحب التسجيل مثل ، اسم ذلك الممثل وعنوانه :
- ٦ - وإذا كان لصاحب التسجيل عنوان للمراسلة ، ذلك العنوان :
- ٧ - وإذا كان للمالك الجديد ممثل ، اسم ذلك الممثل وعنوانه :
- ٨ - وإذا تعين أن يكون للمالك الجديد عنوان للمراسلة بناء على المادة ٤
(٢) (ب) ، ذلك العنوان .

(ز) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضي دفع رسم عن الالتماس للمكتب .

(ح) يكفى تقديم الالتماس واحد حتى إذا تعلق التغيير بأكثر من تسجيل واحد ،
شرط أن يكون صاحب التسجيل والمالك الجديد هما نفسها بالنسبة إلى كل
تسجيل ، وأن تكون أرقام كافة التسجيلات المعنية مبينة في الالتماس .

(ط) إذا لم يكن التغيير في الملكية يمس كل السلع والخدمات المبينة في تسجيل
صاحب التسجيل ، وكان القانون المرعى يسمح بتنقييد ذلك التغيير ،
تعين على المكتب أن يعدل تسجيلاً منفصلًا يشير إلى السلع والخدمات
التي يشملها التغيير في الملكية .

٢ - (اللغة : والترجمة) :

(أ) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضى تقديم الالتماس أو شهادة النقل أو سند النقل المشار إليه فى الفقرة (١) باللغة أو إحدى اللغات التى يقبلها المكتب .

(ب) إذا لم تكن الوثائق المشار إليها فى الفقرة ١ (ب) « ١ » و « ٢ »، (ج) و (هـ) باللغة أو إحدى اللغات التى يقبلها مكتب الطرف المتعاقد ، حاز لذلك الطرف المتعاقد أن يقتضى إرفاق الالتماس بترجمة أو ترجمة مصدقة للوثيقة المطلوبة باللغة أو إحدى اللغات التى يقبلها المكتب .

٣ - (التغيير فى ملكية الطلب) تسرى أحكام الفقرتين (١) و (٢) ، مع ما يلزم من تعديل ، إذا تعلق التغيير فى الملكية بطلب واحد أو أكثر أو بتسجيل واحد أو أكثر وطلب واحد أو أكثر ، على أن رقم أي طلب معنى إذا لم يكن صادراً بعد أو معروفاً من مودع الطلب أو ممثله ، تعين تعريف ذلك الطلب فى الالتماس بأى طريقة أخرى ، وفقاً لما هو مقرر فى اللائحة التنفيذية .

٤ - (حظر أي مقتضيات أخرى) لا يجوز لأى طرف متعاقد أن يطالب باستيفاء أي مقتضيات خلاف المقتضيات المشار إليها فى الفقرات من (١) إلى (٣) فيما يتعلق بالالتماس المشار إليه فى هذه المادة . وبصورة خاصة ، لا يجوز اقتضاه ما يلى ذكره :

(١) تقديم أي شهادة أو مستخرج من السجل التجارى :

(٢) وبيان بأن المالك الجديد يمارس نشاطاً صناعياً أو تجاريًا ، فضلاً عن تقديم إثبات لذلك :

(٣) وبيان بأن المالك الجديد يمارس نشاطاً له صلة بالسلع والخدمات التى يمسها التغيير فى الملكية ، فضلاً عن تقديم إثبات لذلك :

(٤) وبيان بأن صاحب التسجيل قد نقل مشروعه أو السمعة التى اكتسبها فى هذا الصدد ، كلياً أو جزئياً ، إلى المالك الجديد ، فضلاً عن تقديم إثبات لذلك .

٥ - (الإثبات) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضى تقديم الإثبات أو الإثبات الإضافى فى حالة تطبيق الفقرة ١ (ج) أو (هـ) ، إلى المكتب فى الحالات التى قد يكون فيها للمكتب شك معقول فى صحة أى بيان وارد فى الالتماس أو فى أى وثيقة مشار إليها فى هذه المادة .

(المادة ١٢٦)

تصحيح الخطأ

١ - (تصحيح خطأ يتعلق بتسجيل) :

(أ) على كل طرف متعاقد أن يقبل أن يقدم الالتماس لتصحيح خطأ مرتكب في الطلب أو في التماس آخر مبلغ إلى المكتب ، ويكون ظاهراً في سجل علامته أو في أي نشر يجريه ذلك المكتب ، في تبليغ موقع من صاحب التسجيل أو ممثله وبين رقم التسجيل المعنى والخطأ المطلوب تصحيحة والتصحیح المطلوب إدراجه . وفيما يتعلق بالمتضيّبات الخاصة بطريقة تقديم الالتماس ، لا يجوز لأى طرف متعاقد أن يرفق الالتماس في الحالات التالي ذكرها :

١ - في الحالات التي يقدم فيها الالتماس مكتوباً على الورق ، إذا قدم على استماراة موافقة لاستماراة الالتماس المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية ، شرط مراعاة الفقرة الفرعية (ج) .

٢ - وفي الحالات التي يسمح فيها الطرف المتعاقد بإحالة التبليغات إلى المكتب عن طريق الفاكس ويعالج الالتماس بتلك الطريقة ، إذا كانت النسخة الورقية المعالة بهذا الشكل موافقة لاستماراة الالتماس المشار إليها في البند (١) ، شرط مراعاة الفقرة الفرعية (ج) .

(ب) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضي بيان ما يلى ذكره في الالتماس :

١ - اسم صاحب التسجيل وعنوانه :

٢ - وإذا كان لصاحب التسجيل مثل ، اسم ذلك الممثل وعنوانه :

٣ - وإذا كان لصاحب التسجيل عنوان للمراسلة ، ذلك العنوان .

(ج) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضي تقديم الالتماس باللغة أو إحدى اللغات التي يقبلها المكتب .

(د) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضي دفع رسم عن الالتماس للمكتب .

(ه) يكفي تقديم التماس واحد حتى إذا كان التصحیح يتعلق بأکثر من تسجیل واحد للشخص ذاته ، شرط أن يكون الخطأ والتصحیح المطلوب هما ذاتهما بالنسبة إلى كل تسجیل ، وأن تكون أرقام كافة التسجیلات المعنية مبینة في الالتماس .

٢ - (تصحیح خطأ يتعلق بطلب) تسرى أحكام الفقرة (١) ، مع مايلزم من تعديل ، إذا تعلق الخطأ بطلب واحد أو أكثر أو بتسجیل واحد أو أكثر وطلب واحد أو أكثر ، على أن رقم أي طلب معنی إذا لم يكن صادراً بعد أو معروفاً من موعد الطلب أو مثله ، تعین تعريف ذلك الطلب في الالتماس بأی طریقة أخرى ، وقتاً لما هو مقرر في اللائحة التنفيذية .

٣ - (حظر أي مقتضيات أخرى) لايجوز لأی طرف متعاقد أن يطالب باستيفاء أي مقتضيات خلاف المقتضيات المشار إليها في الفقرتين (١) و (٢) فيما يتعلق بالالتماس المشار إليه في هذه المادة .

٤ - (الإثبات) يجوز لأی طرف متعاقد أن يقتضي تقديم الإثبات إلى المكتب في الحالات التي قد يكون فيها للمكتب شك معقول في أن الخطأ المزعوم هو خطأ بالفعل .

٥ - (الأخطاء التي يرتكبها المكتب) يتولى مكتب الطرف المتعاقد تصحیح أخطائه مباشرة أو بناء على الطلب ، دون أي رسم مقابل ذلك .

٦ - (الأخطاء غير القابلة للتصحیح) لايجوز لأی طرف متعاقد ملزماً بتطبیق الفقرات (١) و (٢) و (٥) على أي خطأ لايمکن تصحیحه وفقاً لقانونه .

(المادة ١٣)

مدة التسجیل وتتجدیده

١ - (البيانات أو العناصر الواردة في الالتماس للتتجدید أو المشفوعة به والرسم) :

(أ) يجوز لأی طرف متعاقد أن يقتضي لأغراض تجديد التسجیل إيداع الالتماس وتتضمن ذلك الالتماس بعض البيانات التالية ذكرها أو كلها :

١ - إشارة إلى أن التجدد مطلوب :

٢ - واسم صاحب التسجیل وعنوانه :

- ٣ - ورقم التسجيل المعنى :
- ٤ - وتاريخ إيداع الطلب الذي أدى إلى التسجيل المعنى أو تاريخ التسجيل المعنى ، حسب اختيار الطرف المتعاقد :
- ٥ - وإذا كان لصاحب التسجيل ممثل ، اسم ذلك الممثل وعنوانه :
- ٦ - وإذا كان لصاحب التسجيل عنوان للمراسلة ، ذلك العنوان :
- ٧ - وإذا كان الطرف المتعاقد يسمح بتجديد تسجيل بالنسبة إلى بعض السلع أو الخدمات المقيدة في سجل العلامات وكان ذلك التجديد ملتمساً : أسماء السلع والخدمات المقيدة والتي يلتزم لها التجديد أو أسماء السلع والخدمات المقيدة والتي لا يلتزم لها التجديد ، مجموعة وفقاً لأصناف تصنيف نيس ، على أن تكون كل مجموعة مسبوقة برقم الصنف الذي تنتمي إليه مجموعة السلع أو الخدمات في ذلك التصنيف ومقدمة حسب ترتيب أصناف التصنيف المذكور :
- ٨ - وإذا كان الطرف المتعاقد يسمح بأن يقدم التماس التجديد شخصياً خلال صاحب التسجيل أو ممثله وأودع الالتماس ذلك الشخص ، اسم ذلك الشخص وعنوانه :
- ٩ - وتوقيع صاحب التسجيل أو ممثله ، أو توقيع الشخص المشار إليه في البند (٨) في حالة تطبيق ذلك البند .
- (ب) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضى دفع رسم عن التماس التجديد للمكتب . وفور دفع الرسم عن الفترة الأولى للتسجيل أو عن أي فترة التجديد ، لا يجوز اشتراط دفع أي مبلغ آخر لحفظ التسجيل بالنسبة إلى تلك الفترة . ولا تغير الرسوم المتعلقة بتقديم إعلان أو إثبات للاستفاعة أو كليهما ، لأغراض هذه الفقرة الفرعية ، بمشابهة مدفوعات مطلوبة لحفظ التسجيل ولا تؤثر في هذه الفقرة الفرعية .
- (ج) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضي تقديم التماس التجديد ودفع الرسم المقابل لذلك والمشار إليه في الفقرة الفرعية (ب) إلى المكتب خلال الفترة المحددة في قانون الطرف المتعاقد ، شرط مراعاة الفترات الدنيا المقررة في اللائحة التنفيذية .

- ٢ - (طريقة تقديم الالتماس) فيما يتعلق بالمتضيّبات المخاصة بطريقة تقديم التماس التجديد ، لا يجوز لأى طرف متعاقد أن يرفض الالتماس في الحالات التالي ذكرها :
- (١) في الحالات التي يقدم فيها الالتماس ~~بكتورياً~~ على الورق ، إذا قدم على استماراة موافقة لاستماراة الالتماس المنصوص عليها في اللائحة التنفيذية ، شرط مراعاة الفقرة (٣) .
- (٢) وفي الحالات التي يسمع فيها الطرف المتعاقد بإحالة التبليغات إلى المكتب عن طريق الفاكس ويعال الالتماس بذلك الطريقة ، إذا كانت النسخة الورقية المعالة بهذا الشكل موافقة لاستماراة الالتماس المشار إليها في البند (١) ، شرط مراعاة الفقرة (٣) .
- ٣ - (اللغة) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضي تقديم التماس التجديد باللغة أو إحدى اللغات التي يقبلها المكتب .
- ٤ - (حظر أى مقتضيات أخرى) لا يجوز لأى طرف متعاقد أن يطالب باستيفاء أى مقتضيات خلاف المقتضيات المشار إليها في الفقرات من (١) إلى (٣) فيما يتعلق بالتماس التجديد . وبصورة خاصة ، لا يجوز اقتضاه ما يلى ذكره :
- (١) أى استنساخ أو تعریف آخر للعلامة :
- (٢) وتقديم ما يثبت أن العلامة قد سجلت أو أن تسجيلها قد جدد في سجل علامات أى طرف متعاقد آخر :
- (٣) وتقديم إعلان أو إثبات أو كليهما بشأن الانتفاع بالعلامة .
- ٥ - (الإثبات) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضي تقديم الإثبات إلى المكتب أثناء فحص التماس التجديد في الحالات التي قد يكون فيها للمكتب شك معقول في صحة أى بيان أو عنصر وارد في التماس التجديد .
- ٦ - (حظر الفحص الموضوعي) لا يجوز لأى مكتب من مكاتب الأطراف المتعاقدة أن يباشر فحصاً موضوعياً للتسجيل ، لأغراض إجراء التجديد .
- ٧ - (المدة) تكون مدة الفترة الأولى للتسجيل ومدة كل فترة للتجديد عشر سنوات .

(المادة ١٤)

ملاحظات في حالة رفض مزمع

لا يجوز للمكتب أن يرفض طلباً أو التماساً منصوصاً عليه في الماد (من ١٠ إلى ١٣) ، بشكل كلي أو جزئي ، دون أن ينبع مودع الطلب أو الطرف الملتمس ، حسب الحال ، فرصة لإبداء ملاحظات عن الرفض المزمع خلال مهلة معقولة .

(المادة ١٥)

وجوب الالتزام باتفاقية باريس

يلتزم كل طرف متعاقد بالأحكام المتعلقة بالعلامات من اتفاقية باريس .

(المادة ١٦)

علامات الخدمة

على كل طرف متعاقد أن يسجل علامات الخدمة وتطبق عليها أحكام اتفاقية باريس المتعلقة بالعلامات .

(المادة ١٧)

اللائحة التنفيذية

١ - (مضمون اللائحة التنفيذية) :

(أ) تنص اللائحة التنفيذية المرفقة بهذه المعاهدة على قواعد تتعلق بما يلى ذكره :

١ - المسائل التي تنص هذه المعاهدة صراحة على أنها «مقررة في اللائحة التنفيذية» :

٢ - وأى تفاصيل مفيدة لتنفيذ أحكام هذه المعاهدة :

٣ - وأى شروط أو مسائل أو إجراءات إدارية .

(ب) تحتوى اللائحة التنفيذية أيضاً على استثمارات غذائية دولية .

٢ - (تنازع المعاهدة واللائحة التنفيذية) في حالة وجود تنازع بين أحكام هذه المعاهدة وأحكام اللائحة التنفيذية ، تكون الغلبة لأحكام هذه المعاهدة .

(المادة ١٨)

المراجعة، والبروتوكولات

- ١ - (المراجعة) يجوز أن يراجع هذه المعاهدة مؤتمر دبلوماسي .
- ٢ - (البروتوكولات) لأغراض مواصلة تطوير عملية التنسيق بشأن قوانين العلامات يجوز أن يعتمد مؤتمر دبلوماسي بروتوكولات ، مادامت تلك البروتوكولات لا تتعارض وأحكام هذه المعاهدة

(المادة ١٩)

اطراف المعاهدة

- ١ - (الأهلية) يجوز للكيانات التالي ذكرها أن توقع هذه المعاهدة وأن تصبح طرفا فيها شرط مراعاة الفقرتين (٢) و (٣) والمادة ٢٠ (١) و (٣) :
- (١) أي دولة عضو في المنظمة ويجوز تسجيل العلامات لدى مكتبها ؛
 - (٢) وأى منظمة دولية حكومية لديها مكتب تسجل فيه العلامات ويسرى أثر ذلك التسجيل في الأراضي التي تطبق عليها المعاهدة المنشأة للمنظمة الحكومية أو في كل الدول الأعضاء فيها أو في الدول الأعضاء فيها التي تكون معينة لذلك الغرض في الطلب ،شرط أن تكون كل الدول الأعضاء في المنظمة الحكومية أعضاء في المنظمة ؛
 - (٣) وأى دولة عضو في المنظمة ولا يجوز تسجيل العلامات بالنسبة إليها إلا عن طريق مكتب دولة أخرى محددة وتكون عضوا في المنظمة ؛
 - (٤) وأى دولة عضو في المنظمة ولا يجوز تسجيل العلامات بالنسبة إليها إلا عن طريق المكتب التابع لمنظمة دولية حكومية تكون تلك الدولة عضوا فيها ؛
 - (٥) وأى دولة عضو في المنظمة ولا يجوز تسجيل العلامات بالنسبة إليها إلا عن طريق مكتب مشترك بين مجموعة من الدول الأعضاء في المنظمة .

٢ - (التصديق أو الانضمام) يجوز لأى كيان مشار إليه فى الفقرة (١) أن يودع أحدى الوثقتين التالى ذكرهما :

(١) وثيقة تصديق ، إذا وقع هذه المعاهدة .

(٢) وثيقة انضمام ، إذا لم يوقع هذه المعاهدة .

٣ - (التاريخ الفعلى للإيداع) :

(أ) يكون التاريخ الفعلى للإيداع وثيقة تصدق أو انضمام أحد التواريخ التالى ذكرها ، شرط مراعاة الفقرة الفرعية (ب) :

١ - بالنسبة إلى دولة مشار إليها فى الفقرة (١) ،

التاريخ الذى تودع فيه وثيقة تلك الدولة :

٢ - وبالنسبة إلى منظمة دولية حكومية ، التاريخ الذى تودع فيه وثيقة

تلك المنظمة الدولية الحكومية :

٣ - وبالنسبة إلى دولة مشار إليها فى الفقرة (٣) ، التاريخ الذى يستوفى فيه

الشرط التالى ذكره : تكون وثيقة تلك الدولة مودعة وتكون وثيقة الدولة الأخرى

المحددة مودعة :

٤ - وبالنسبة إلى دولة مشار إليها فى الفقرة (٤) ، التاريخ المطبق

بناء على البند (٢) أعلاه :

٥ - وبالنسبة إلى دولة عضو فى مجموعة من الدول مشار إليها

فى الفقرة (٥) ، التاريخ الذى تكون فيه وثائق كل الدول الأعضاء

فى المجموعة مودعة .

(ب) يجوز أن تكون أى وثيقة تصدق أو انضمام لدولة ما (ويشار إليها

فى هذه الفقرة الفرعية بكلمة «الوثيقة») مشفوعة بإعلان يشترط اعتبارها

مودعة بإيداع وثيقة دولة واحدة أخرى أو منظمة - دولية حكومية أو وثيقتي

دولتين آخرين أو وثيقتي دولة أخرى ومنظمة - دولية حكومية ، على أن تكون

معروفة باسمها وأهلاً لأن تصبح طرفاً فى هذه المعاهدة . وتعتبر الوثيقة

التي تتضمن إعلاناً من هذا القبيل مودعة في اليوم الذي يستوفى فيه الشرط
المبين في الإعلان . ولكن ، إذا كان إيداع أي وثيقة محددة في الإعلان
مشفوعاً بإعلان من النوع المذكور ، تعين اعتبار تلك الوثيقة مودعة في اليوم
الذي يستوفى فيه الشرط المحدد لــ الإعلان الآخر .

(ج) يجوز في أي وقت سحب أي إعلان قدم وفقاً للفقرة الفرعية (ب) كلياً أو جزئياً . ويصبح سحب ذلك الإعلان نافذاً في التاريخ الذي يتسلم فيه المدير العام الإخطار بالسحب .

(الملادة ٢٠)

التاريخ الفعلى للتصديق والانضمام

١ - (الوثائق الواجب أخذها في الحسبان) لأغراض هذه المادة . لا تؤخذ في الحسبان إلا وثائق التصديق أو الانضمام التي أودعتها الكيانات المشار إليها في المادة ١٩ (١) والتي لها تاريخ فعلى وفقاً للمادة ١٩ (٣) .

٢ - (دخول المعاهدة حيز التنفيذ) تدخل هذه المعاهدة حيز التنفيذ بعد أن تودع خمس دول وثائق تصديقها أو انضمامها بثلاثة أشهر .

٣ - (نفاذ التصديق أو الانضمام اللاحق لدخول المعاهدة حيز التنفيذ) يصبح أى كيان غير مشمول في الفقرة (٢) ملزماً بهذه المعاهدة بعد ثلاثة أشهر من التاريخ الذي يودع فيه وثيقة تصديقه أو انضمامه .

(المسادة ٢)

التحفظات

١ - (أنواع خاصة من العلامات) يجوز لأى دولة أو منظمة إقليمية دولية حكومية أن تعلن بموجب تحفظ أن أى حكم من أحكام المواد ٣ (١) و (٢) و ٥ و ٧ و ١١ و ١٣ لا تطبق على العلامات المشتركة والعلامات الدفاعية والعلامات المشتركة ، بالرغم من المادة ٢ (١) (أ) و (٢) (أ) . ويحدد ذلك التحفظ الأحكام الآتى ذكرها التي يمسها .

٢ - (شكليات) يتعين إبداء أي تحفظ بناء على الفقرة (١) في إعلان مشروع بوثيقة التصديق على هذه المعاهدة أو الانضمام إليها للدولة أو المنظمة الدولية الحكومية التي أبدت تحفظ .

٣ - (السحب) يجوز سحب أي تحفظ أبدى بناء على الفقرة (١) في أي وقت كان .

٤ - (حظر أي تحفظات أخرى) لا يسمح بإبداء أي تحفظ على هذه المعاهدة خلاف التحفظ المسموح به وفقاً للفقرة (١) .

(المادة ٢٢)

الأحكام الانتقالية

١ - (طلب واحد لسلع وخدمات تنتمي إلى عدة أصناف ، وتقسيم الطلب) :

(أ) يجوز لأى دولة أو منظمة دولية حكومية أن تعلن أنه لا يجوز إيداع طلب لدى المكتب إلا بالنسبة إلى السلع أو الخدمات التي تنتمي إلى صنف واحد من تصنيف نيس ، وبالرغم من المادة ٣ (٥) .

(ب) يجوز لأى دولة أو منظمة دولية حكومية أن تعلن أنه إذا وردت في الطلب ذاته سلع وخدمات تنتمي إلى عدة أصناف من تصنيف نيس ، تعين أن يؤدى ذلك الطلب ، بالرغم من المادة (٦) ، إلى تسجيلين أو أكثر في سجل العلامات ، على أن يحصل كل تسجيل من تلك التسجيلات إشارة إلى سائر التسجيلات الناجمة عن الطلب المذكور .

(ج) يجوز لأى دولة أو منظمة دولية حكومية قدمت إعلاناً بناء على الفقرة الفرعية (أ) أن تعلن أنه لا يجوز تقسيم أي طلب ، بالرغم من المادة ٧ (١) .

٢ - (توكيل رسمي واحد لأكثر من طلب واحد أو تسجيل واحد) يجوز لأى دولة أو منظمة دولية حكومية أن تعلن أن التوكيل الرسمي لا يجوز أن يتصل إلا بطلب واحد أو تسجيل واحد ، بالرغم من المادة ٤ (٣) (ب) .

- ٣ - (حظر اشتراط تقديم تصديق لتوقيع التوكيل الرسمي أو توقيع الطلب) يجوز لأى دولة أو منظمة دولية حكومية أن تعلن أنه يجوز اشتراط أى شكل من أشكال التصديق على توقيع التوكيل الرسمي أو توقيع المودع لطلب ما ، بالرغم من المادة ٨ (٤) .
- ٤ - (التماس واحد لأكثر من طلب واحد أو تسجيل واحد فيما يتعلق بتغيير في الاسم أو العنوان أو كليهما أو تغيير في الملكية أو تصحيح خطأ) يجوز لأى دولة أو منظمة دولية حكومية أن تعلن أنه لا يجوز أن يتعلق أي التماس لتقييد تغيير في الاسم أو العنوان أو كليهما أو أي التماس لتقييد تغيير في الملكية وأى التماس لتصحيح خطأ ما إلا بطلب واحد أو تسجيل واحد ، بالرغم من المادة ١٠ (١) (هـ) و(٢) و(٣) والمادة ١١ (١) (جـ) و(٣) والمادة ١٢ (١) (هـ) و(٢) .
- ٥ - (تقديم إعلان أو إثبات أو كليهما بشأن الانتفاع ، بمناسبة التجديد) يجوز لأى دولة أو منظمة دولية حكومية أن تعلن أنها تقتضي تقديم إعلان أو إثبات أو كليهما بشأن الانتفاع بالعلامة ، بمناسبة التجديد ، بالرغم من المادة ١٣ (٤) (٣) .
- ٦ - (الفحص الموضوعي بمناسبة التجديد) يجوز لأى دولة أو منظمة دولية حكومية أن تعلن أنه يجوز للمكتب ، بالرغم من المادة ١٣ (٦) ، أن يباشر فحصاً موضوعياً لتسجيل يشمل خدمات ، بمناسبة التجديد الأول لذلك التسجيل ، شرط أن يقتصر ذلك الفحص على حذف التسجيلات المتعددة المستندة إلى طلبات مودعة خلال فترة الأشهر الستة اللاحقة لتاريخ نفاذ قانون تلك الدولة أو المنظمة الذي أدرج إمكانية تسجيل علامات الخدمة قبل دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ .
- ٧ - (الأحكام المشتركة) :
- (أ) لا يجوز لأى دولة أو منظمة دولية حكومية أن تقدم إعلاناً بناء على الفقرات من (٢) إلى (٦) إلا إذا كان من شأن مواصلة تطبيق قانونها ، عندما تودع وثيقة تصدقها على هذه المعاهدة أو انضمماها إليها ، أن يكون مناقضاً للأحكام المعنية من هذه المعاهدة ، لولا ذلك الإعلان .

(ب) يتعين أن يكون أى إعلان مقدم بناء على الفقرات من (١) إلى (٦) مشفوعاً بوثيقة التصديق على هذه المعاهدة أو الانضمام إليها للدولة أو المنظمة الدولية الحكومية التي قدمت الإعلان.

(ج) يجوز سحب أى إعلان مقدم بناء على الفقرات من (١) إلى (٦) في أى وقت كان.

٨ - (فقدان أثر الإعلان) :

(أ) إن أى إعلان تقدمه دولة تعتبر بشابة بلد نامي وفقاً للممارسات المتبعة في الجمعية العامة للأمم المتحدة ، أو منظمة دولية حكومية تكون كل عضو من أعضائها في عدد تلك الدول ، بناء على الفقرات من (١) إلى (٦) ، يفقد أثره في نهاية فترة مدتتها ثمان سنوات اعتباراً من تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ ، شرط مراعاة الفقرة الفرعية (ج).

(ب) إن أى إعلان تقدمه دولة خلاف الدولة المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) ، أو منظمة دولية حكومية خلاف المنظمة الدولية الحكومية المشار إليها في الفقرة الفرعية (أ) ، بناء على الفقرات من (١) إلى (٦) ، يفقد أثره في نهاية فترة مدتتها ست سنوات اعتباراً من تاريخ دخول هذه المعاهدة حيز التنفيذ ، شرط مراعاة الفقرة الفرعية (ج).

(ج) في الحالات التي لا يكون فيها الإعلان الذي قدم بناء على الفقرات من (١) إلى (٦) مسحوباً بناء على الفقرة ٧ (ج) أو لا يكون قد فقد أثره بناء على الفقرة الفرعية (أ) أو (ب) ، قبل ٢٨ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠٤ ، فإنه يفقد أثره في ٢٨ أكتوبر / تشرين الأول ٢٠٠٤.

٩ - (أطراف المتعاقدة) حتى ٣ ديسمبر / كانون الأول ١٩٩٩ ، يجوز لأى دولة تكون عضواً في الاتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية (الاتحاد باريس) دون أن تكون عضواً في المنظمة ، في تاريخ اعتماد هذه المعاهدة ، أن تصبح طرفاً في هذه المعاهدة إذا جاز تسجيل العلامات في مكتبها ، بالرغم من المادة ١٩ (١) « ١ » .

(المادة ٢٣)

نقض المعاهدة

- ١ - (الإخطار) يجوز لأى طرف متعاقد أن ينقض هذه المعاهدة بموجب إخطار موجه إلى المدير العام .
- ٢ - (تاريخ النفاذ) يصبح النقض نافذاً بعد سنة واحدة من التاريخ الذى يتسلم فيه المدير العام بالإخطار . ولا يؤثر النقض فى تطبيق هذه المعاهدة على أى طلب قيد النظر أو أى علامة مسجلة بالنسبة إلى الطرف المتعاقد الناقض عند انقضائه ، فترة السنة المذكورة ، على أنه يجوز للطرف المتعاقد الناقض أن ينقطع عن تطبيق هذه المعاهدة على أى تسجيل اعتباراً من التاريخ الذى يتعين فيه تجديد ذلك التسجيل ، بعد انقضائه ، فترة السنة المذكورة .

(المادة ٢٤)

لغات المعاهدة، والتوقيع**١ - (النصوص الأصلية؛ والنصوص الرسمية) :**

- (أ) توقع هذه المعاهدة في نسخة أصلية باللغات العربية والاسبانية والإنكليزية والروسية والصينية والفرنسية ، وتعتبر كل النصوص متساوية في الجهة .
- (ب) يتولى المدير العام ، بناء على طلب أحد الأطراف المتعاقدة ، إعداد نص رسمي بلغة لاتشير إليها الفقرة الفرعية (أ) وتكون لغة رسمية لذلك الطرف المتعاقد ، بعد التشاور مع الطرف المتعاقد المذكور وأى طرف متعاقد آخر معنى بالموضوع .
- ٢ - (مهلة التوقيع) تظل هذه المعاهدة متاحة للتوقيع في مقر المنظمة لمدة سنة بعد اعتمادها .

(المادة ٢٥)

أمين الإيداع

يكون المدير العام أمين إيداع هذه المعاهدة .

**اللائحة التنفيذية
لـعاهدة قانون العلامات**

اللائحة التنفيذية

معاهدة قانون العلامات

قائمة التواعد

القاعدة ١ : التعبير المختصرة .

القاعدة ٢ : كيفية بيان الأسماء والعنوانين .

القاعدة ٣ : التفاصيل المتعلقة بالطلب .

القاعدة ٤ : التفاصيل المتعلقة بالتمثيل .

القاعدة ٥ : التفاصيل المتعلقة بتاريخ الإيداع .

القاعدة ٦ : التفاصيل المتعلقة بالتوقيع .

القاعدة ٧ : طريقة تعرف الطلب بدون رقمه .

القاعدة ٨ : التفاصيل المتعلقة بالمدة والتجديد .

قائمة الاستمرارات الدولية النموذجية

الاستمارة رقم ١ : طلب تسجيل علامة .

الاستمارة رقم ٢ : التوكيل الرسمي .

الاستمارة رقم ٣ : التماس بفرض تقييد تغيير (تغييرات) في الاسم (الأسماء) أو العنوان (العنوانين) .

الاستمارة رقم ٤ : التماس بفرض تقييد تغيير في الملكية بشأن تسجيل (تسجيلات) و/أو طلب (طلبات) لتسجيل العلامات .

الاستمارة رقم ٥ : شهادة نقل بشأن تسجيل (تسجيلات) و/أو طلب (طلبات) لتسجيل العلامات .

الاستمارة رقم ٦ : سند نقل بشأن تسجيل (تسجيلات) و/أو طلب (طلبات) لتسجيل العلامات .

الاستمارة رقم ٧ : التماس لتصحيح خطأ (أخطاء) في تسجيل (تسجيلات) و/أو طلب (طلبات) لتسجيل العلامات .

الاستمارة رقم ٨ : التماس لتجديد التسجيل .

القاعدة (١)**التعابير المختصرة**

١ - («المعاهدة»؛ و «المادة») :

(أ) تعني كلمة «معاهدة» ، في هذه اللائحة التنفيذية ، معايدة قانون العلامات .

(ب) تشير كلمة «مادة» ، في هذه اللائحة التنفيذية ، إلى المادة المحددة من المعاهدة .

٢ - (التعابير المختصرة المعرفة في المعاهدة) يكون للتعابير المختصرة المعرفة

في المادة (١) لأغراض المعاهدة المعنى ذاته لأغراض اللائحة التنفيذية .

القاعدة (٢)**دقيقة بيان الأسماء والعناوين**

١ - (الأسماء) :

(أ) في الحالات التي يتعين فيها بيان اسم شخص ما ، يجوز للطرف المتعاقد أن يقتضي ما يلى ذكره :

١ - إذا كان الشخص شخصاً طبيعياً ، أن يكون الاسم الذي يتعين بيانه هو اسم العائلة أو الاسم الرئيسي والاسم الشخصي أو الشانوى أو الأسماء الشخصية أو الشانوية لذلك الشخص ، أو أن يكون الاسم الذي يتعين بيانه هو الاسم الذي يستعمله عادة ذلك الشخص أو الأسماء التي يستعملها عادة الشخص المذكور حسب اختياره :

٢ - وإذا كان الشخص شخصاً معنوياً ، أن يكون الاسم الذي يتعين بيانه هو التسمية الرسمية الكاملة للشخص المعنوى .

(ب) إذا تعين بيان اسم الممثل الذي هو مؤسسة أو شركة ، وجب على أي طرف متعاقد أن يقبل كبيان للاسم البيان الذي يستعمله عادة المؤسسة أو الشركة .

٢ - (العناوين) :

(أ) إذا تعين بيان عنوان شخص ، جاز لأى طرف متعاقد أن يقتضى بيان العنوان بطريقة تفي بالمتطلبات المعتادة لتسليم البريد السريع فى العنوان المبين ، وتشمل فى كل الحالات جميع الوحدات الإدارية المعنية ، بما فى ذلك رقم المنزل أو المبنى ، إن وجد .

(ب) فى الحالات التى يوجه فيها تبليغ إلى مكتب الطرف المتعاقد باسم شخصين أو أكثر لهما عنوانان مختلفان أو لهم عناوين مختلفة ، يجوز للطرف المتعاقد أن يقتضى بيان عنوان واحد فى ذلك التبليغ كعنوان للراسلة .

(ج) يجوز أن يتضمن بيان عنوان ما رقم هاتف ورقم فاكس ، بما يجوز أن يتضمن الأغراض المراسلة عنواناً مختلفاً عن العنوان المبين وفقاً للفقرة الفرعية (أ) .

(د) تطبق الفقرتان الفرعيتان (أ) و (ج) ، مع ما يلزم من تعديل ، على عناوين المراسلة .

٣ - (الخط الواجب استعماله) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضى أن يكون أى بيان من البيانات المشار إليها فى الفقرتين (١) و (٢) بالخط الذى يستعمله مكتبه .

القاعدة (٣)**التفاصيل المتعلقة بالطلب**

١ - (الحروف والأرقام المعيارية) فى الحالات التى يتضمن فيها الطلب ، وفقاً للمادة ٣ (١) (أ) «٩» ، بياناً يفيد بأن موعد الطلب يرغب فى تسجيل العلامة ونشرها بالحروف والأرقام المعيارية التى يستخدمها مكتب الطرف المتعاقد ، على المكتب أن يسجل وينشر تلك العلامة بتلك الحروف والأرقام المعيارية .

٢ - (عدد النسخ) :

(أ) في الحالات التي لا يتضمن فيها الطلب بياناً يفيد بأن مودع الطلب يرغب في المطالبة بلون كمسة مميزة للعلامة ، لا يجوز للطرف المتعاقد أن يتضمن أكثر مما يلى ذكره :

١ - خمس نسخ عن العلامة بالأسود والأبيض في الحالات التي لا يجوز فيها أن يتضمن الطلب ، وفقاً لقانون ذلك الطرف المتعاقد ، بياناً يفيد بأن مودع الطلب يرغب في تسجيل العلامة ونشرها بالمحروف والأرقام المعيارية التي يستخدمها مكتب الطرف المتعاقد المذكور أو في الحالات التي لا يتضمن فيها الطلب ذلك البيان :

٢ - ونسخة واحدة عن العلامة بالأسود والأبيض في الحالات التي يتضمن فيها الطلب بياناً يفيد بأن مودع الطلب يرغب في تسجيل العلامة ونشرها بالمحروف والأرقام المعيارية التي يستخدمها مكتب ذلك الطرف المتعاقد .

(ب) في الحالات التي يتضمن فيها الطلب بياناً يفيد بأن مودع الطلب يرغب في المطالبة بلون كمسة مميزة للعلامة ، لا يجوز للطرف المتعاقد أن يتضمن أكثر من خمس نسخ عن العلامة بالأسود والأبيض وخمس نسخ ملونة عن العلامة .

٣ - (نسخة عن العلامة المجمدة) :

(أ) إذا تضمن الطلب ، وفقاً للمادة ٣ (أ) (١١)، بياناً يفيد بأن العلامة مجسمة ، تعين أن تكون النسخة عن العلامة عبارة عن رسم بياني ثنائي الأبعاد أو نسخة فوتوغرافية .

(ب) يجوز أن تكون النسخة المقدمة وفقاً للفقرة الفرعية (أ) عبارة عن منظر واحد أو مناظر عديدة مختلفة للعلامة ، حسب اختيار مودع الطلب .

(ج) إذا اعتبر المكتب أن النسخة عن العلامة التي تقدمها مودع الطلب وفقاً للفقرة الفرعية (أ) لا تظهر على نحو كاف التفاصيل المميزة للعلامة المجمدة ، جاز له أن يدعو مودع الطلب إلى أن يقدم ، خلال مهلة معقولة ومحددة في الدعوة ، ما لا يزيد على ستة مناظر مختلفة للعلامة أو وصفاً لها بالكلمات أو المناظر والوصف معاً .

(د) إذا اعتبر المكتب أن المظاهر المختلفة للعلامة أو وصفها أو المظاهر الوصف ما أشير إليه في الفقرة الفرعية (ج) لا يزال يظهر التفاصيل المميزة للعلامة المحسنة بصورة غير كافية ، جاز له أن يدعوه مودع الطلب إلى أن يقدم ، خلال مهلة معقولة ومحددة في الدعوة ، عينة للعلامة .

(هـ) تطبق الفقرة ٢ (أ) « ١ » و (ب) مع ما يلزم من تعديل .

٤ - (النقل الحرفي للعلامة) لأغراض المادة ٣ (أ) « ١٣ » ، إذا كانت العلامة تتألف من مادة أو تشتمل على مادة بخط غير الخط الذي يستعمله المكتب أو أرقام معبر عنها بأرقام غير الأرقام التي يستعملها المكتب ، جاز اقتضاه نقل حرفي لتلك المادة بالخط والأرقام التي يستعملها المكتب .

٥ - (ترجمة العلامة) لأغراض المادة ٣ (أ) « ١٤ » ، إذا كانت العلامة تتألف من كلمة أو كلمات أو تحتوى على كلمة أو كلمات بلغة غير اللغة أو إحدى اللغات التي يقبلها المكتب ، جاز اقتضاه ترجمة لتلك الكلمة أو الكلمات إلى تلك اللغة أو إحدى تلك اللغات .

٦ - (مهلة لتقديم إثبات بالانتفاع الفعلى بالعلامة) لاتقل المهلة المشار إليها في المادة ٣ (٦) عن ستة أشهر اعتباراً من تاريخ قبول الطلب من قبل مكتب الطرف المتعاقد الذي أودع الطلب لديه . ولمodus الطلب أو صاحب التسجيل الحق في الحصول على تجديد تلك المهلة على فترات لا تقل كل منها عن ستة أشهر ، شرط أن يبلغ التجديد الكلى سنتين ونصف السنة على الأقل وشرط مراعاة الشروط التي ينص عليها قانون ذلك الطرف المتعاقد .

القاعدة (٤)

التفاصيل المتعلقة بالتمثيل

تحسب المهلة المشار إليها في المادة ٤ (٣) (د) اعتباراً من تاريخ تسلم مكتب الطرف المتعاقد المعنى التبليغ المشار إليه في تلك المادة . ولا تقل تلك المهلة عن شهر واحد إذا كان عنوان الشخص الذي يتم التبليغ باسمه داخل أراضي ذلك الطرف المتعاقد . وعن شهرين إذا كان ذلك العنوان خارج أراضي ذلك الطرف المتعاقد .

(٥) القاعدة

التفاصيل المتعلقة بتاريخ الإيداع

١ - (الإجراء المتبوع في حالة عدم استيفاء المقتضيات) إذا لم يستوف الطلب ، وقت تسلم المكتب له ، أيًا من مقتضيات المادة ٥ (١) (أ) أو (٢) (أ) القابلة للتطبيق على المكتب أن يدعوه مودع الطلب فوراً إلى استيفاء تلك المقتضيات خلال المهلة المذكورة في الدعوة ، على أن تكون تلك المهلة شهراً واحداً على الأقل من تاريخ الدعوى إذا كان عنوان مودع الطلب داخل أراضي الطرف المتعاقد المعنى ، وشهرين على الأقل إذا كان عنوان مودع الطلب خارج أراضي الطرف المتعاقد المعنى ، ويجوز أن تكون تلبية الدعوة مشروطة بتسديد رسم خاص . وتبقى المقتضيات المذكورة قائمة حتى إذا تخلف المكتب عن إرسال الدعوة المذكورة .

٢ - (تاريخ الإيداع في حالة التصحيح) إذا لم يدفع مودع الطلب الدعوة المشار إليها في الفقرة (١) وسدد أي رسم خاص مستحق ، خلال المهلة المشار إليها في الدعوة ، تعين أن يكون تاريخ الإيداع هو التاريخ الذي يكون المكتب قد تسلم فيه جميع البيانات والعناصر المطلوبة والمشار إليها في المادة ٥ (١) (أ) ، ودفع إليه الرسم المستحق والمشار إليه في المادة ٥ (٢) (أ) . وإلا ، يعامل الطلب كما لو لم يتم إيداعه .

٣ - (تاريخ التسلم) يكتون كل طرف متعاقداً حراً في تحديد الظروف التي يعتبر فيها تسلم وثيقة أو تسديد الرسم بمثابة تسلم من قبل مكتبه أو تسديد له في الحالات التي تسلم فيها الوثيقة أو يسدد الرسم بالفعل لدى إحدى الجهات التي ذكرها :

- (١) فرع لذلك المكتب أو مكتب فرعى له ،
- (٢) أو مكتب وطني نيابة عن مكتب الطرف المتعاقد ، إذا كان الطرف المتعاقد منظمة دولية حكومية وفقاً للمادة ١٩ (١) « ٢ » ،
- (٣) أو دائرة رسمية للبريد ،
- (٤) أو دائرة لتسليم البريد يحددها الطرف المتعاقد ولا تكون دائرة رسمية للبريد .

٤ - (استعمال الفاكس) إذا كان الطرف المتعاقد يسمح بإيداع الطلب بالفاكس وتم إيداع الطلب بالفاكس ، فإن التاريخ الذي يتسلم فيه مكتب الطرف المتعاقد الفاكس يكون تاريخ تسلم الطلب ، على أنه يجوز للطرف المتعاقد المذكور أن يقتضي أن تبلغ النسخة الأصلية لذلك الطلب إلى المكتب خلال مهلة شهر واحد على الأقل اعتباراً من التاريخ الذي يتسلم فيه المكتب المذكور الفاكس .

القاعدة (٦)

التفاصيل المتعلقة بالتوقيع

١ - (الأشخاص المعنية) إذا كان تبليغ ما مرقعاً بالنيابة عن شخص معنوي ، جاز لأى طرف متعاقد أن يقتضي أن يكون توقيع أو ختم الشخص الطبيعي الموقع أو المستعمل ختمه مشفوعاً ببيان يوضع بالأحرف اسم العائلة أو الاسم الرئيسي والاسم الشخصى أو الشانوى أو الأسماء الشخصية أو الثانية لذلك الشخص ، أو الاسم الذى يستعمله عادة أو الأسماء التى يستعملها عادة الشخص المذكور ، حسب اختياره .

٢ - (التبليغ بالفاكس) لا تقل المهلة المشار إليها فى المادة ٨ (٢) (ب) عن شهر واحد اعتباراً من تاريخ تسلم الورقة المحالة بالفاكس .

٣ - (التاريخ) يجوز لأى طرف متعاقد أن يقتضي أن يكون التوقيع أو الختم مشفوعاً ببيان التاريخ الفعلى للتوقيع أو الختم ، وإذا كان ذلك البيان مطلوبًا ولكنه غير متوافر ، فإن التاريخ الفعلى للتوقيع أو الختم يكون هو التاريخ الذى يتسلم فيه المكتب التابع الذى يحمل التوقيع أو الختم ، أو يكون تاريخاً سابقاً لذلك التاريخ إذا كان الطرف المتعاقد يسمح بذلك .

القاعدة (٧)**طريقة تعرف الطلب بدون رقمه**

- ١ - (طريقة التعرف) إذا اقتضى الأمر تعرف طلب برقمه ولكن ذلك الرقم لم يكن صادراً بعد أو معروفاً لمودع الطلب أو ممثله ، فإن الطلب يعتبر معرفاً إذا قدم ما يلى ذكره :
- (١) الرقم المؤقت الذي ينحه المكتب للطلب ، إن وجد ،
 - (٢) أو نسخة عن الطلب ،
 - (٣) أو نسخة عن العلامة ، مشفوعة ببيان التاريخ الذي تسلم فيه المكتب الطلب ، على حد علم مودع الطلب أو الممثل ، ويرقم يوفره مودع الطلب أو الممثل لتعريف الطلب .
- ٢ - (حظر أي مقتضيات أخرى) لا يجوز لأى طرف متعاقد أن يطالب باستيفاء أي مقتضيات خلاف المقتضيات المشار إليها فى الفقرة (١) من أجل تعرف طلب إذا لم يكن رقم ذلك الطلب صادراً بعد أو معروفاً لمودع الطلب أو ممثله .

القاعدة (٨)**التفاصيل المتعلقة بالمددة والتجديد**

لأغراض المادة ١٣ (١) (ج) ، تبدأ الفترة التي يجوز خلالها تقديم التماس التجديد وتسديد رسم التجديد قبل ستة أشهر على الأقل من تاريخ استحقاق التجديد ، وتنتهي بعد ستة أشهر على الأقل من ذلك التاريخ . وإذا قدم التماس التجديد أو سدت رسومه أو تم الأمان بعد تاريخ استحقاق التجديد ، جاز لأى طرف متعاقد أن يشترط تسديد رسم إضافي لإجراء التجديد .

الاستمارة الدولية النموذجية رقم (١)

طلب تسجيل علامة

مقدم إلى مكتبه.....

لاستعمال المكتب فقط

الرقم المرجعى لمودع الطلب : (*)
الرقم المرجعى للممثل : (*)

١ - التماس التسجيل :

يلتزم بمحض هذه الاستماراة تسجيل العلامة المستنسخة في هذا الطلب .

(*) يجوز أن يبين في هذا المكان الرقم المرجعى الذى خصصه مودع الطلب أو الرقم المرجعى الذى خصصه الممثل لهذا الطلب أو كلا الرقمين .

الاستماراة رقم (١)، الصفحة (٢)

١ - مودع (مودع) الطلب :

(١-١) إذا كان مودع الطلب شخصاً طبيعياً ، يرجى بيان ما يلى ذكره :

(أ) اسم العائلة أو الاسم الرئيسي : (*)

(ب) الاسم الشخصي (الأسماء الشخصية) أو الاسم الثانوي (الأسماء الثانوية) : (**)

(٤-٢) إذا كان مودع الطلب شخصاً معنوياً ، يرجى بيان تسميته الرسمية الكاملة :

(٣-٢) العنوان (بما في ذلك الرقم البريدي والبلد) :

رقم (أرقام) الفاكس :

رقم (أرقام) الهاتف :

(مع الرمز الدليلي للمنطقة)

(مع الرمز الدليلي للمنطقة)

(٤-٤) بلد الجنسية :

بلد محل الإقامة :

بلد المؤسسة : (***)

(٥-٢) إذا كان مودع الطلب شخصاً معنوياً ، يرجى بيان ما يلى ذكره :

- الطابع القانوني للشخص المعنى :

- الدولة والوحدة الإقليمية داخل تلك الدولة التي تُنظم بناء على قانونها
الشخص المعنى ، عند الاقتضاء :

(٦-٢) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كان هناك أكثر من مودع طلب واحد :

وفي هذه الحالة ، يرجى إعداد قائمة بهم على ورقة إضافية وذكر

البيانات المشار إليها في البنود ١-٢ أو ٢-٢ و ٣-٢ و ٣-٤ و ٥-٢

فيما يتعلق بكل واحد منهم . (****)

(*) الأسماء التي يتبعن بيانها في البندلين الفرعيين (أ) و (ب) هي الأسماء الكاملة لمودع الطلب
أو الأسماء التي يستعملها عادة مودع الطلب .

(**) تعني كلمة «مؤسسة» أي مؤسسة صناعية أو تجارية حقيقة وفعالية .

(***) إذا تضمنت الورقة الإضافية قائمة بعدها مودعين للطلب مع عناوين مختلفة ولم يكن هناك
ممثل . وجب وضع خط تحت عنوان المراسلة في الورقة الإضافية .

الاستئناف رقم (٦٧)، الصفحة (٣٣)٣ - الممثل :

موعد الطلب غير متعلق . (١-٣)

موعد الطلب متعلق . (٢-٣)

(١-٢-٣) تصريف المتعلق

الاسم : (١-١-٢-٣)

العنوان (فيما فيه الرقم البريدي والمطابق)

رقم (أرقام) الهاتف : رقم (أرقام) الهاتف :

(مع الرمز الدليلي للمنطقة) (مع الرمز الدليلي للمنطقة)

التوكيل الرسمي في حوزة المكتب . (٢-٢-٣)

..... الرقم التسلسلي :

التوكيل الرسمي المرفق . (٣-٢-٣)

سيقدم التوكيل الرسمي في وقت لاحق . (٤-٢-٣)

لا حاجة إلى توكيل رسمي . (٥-٢-٣)

٤ - عنوان للمراسلة (٤٩) :

(٤٩) يترك خالياً إذا لم يكن التوكيل الرسمي قد خصص له أو لم يخصص له بعد رقم تسلسلي ، أو إذا لم يكن الرقم التسلسلي معروضاً بعد موعد الطلب أو مثلاً .

(٤٩) يجب بيان عنوان المراسلة في المكان الموجود أسفل عنوان البند (٤) إذا لم يكن موعد الطلب ، أو لأى من مسودعى الطلب إذا كان هناك أكثر من مسودع طلب واحد ، محل إقامة أو مؤسسة صناعية أو تجارية حقيقة وفعلية في أراضى الطرف المتعاقد الذي يكون مكتبه هو المكتب المذكور اسمه في الصفحة الأولى من هذا الطلب ، إلا في الحالات التي يذكر فيها ممثل في البند (٢) .

الاستماراة رقم (١)، الصفحة (٤)

٥ - المطالبة بالأولوية :

يطلب مودع الطلب بموجب هذه الاستماراة بالأولوية التالية :

(١-٥) بلد (مكتب الإيداع الأول) : (*)

(٢-٥) تاريخ الإيداع الأول :

(٣-٥) رقم الطلب للإيداع الأول (إن وجد) :

(٤-٥) نسخة مصدقة عن الطلب المطالب بأولويته (**) .

(٤-٦) مرفقة .

(٤-٧) سوف تقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع الطلب الحالى .

(٥-٥) ترجمة النسخة المصدقة :

(٥-٦) مرفقة .

(٥-٧) سوف تقدم خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إيداع الطلب الحالى .

يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كان هناك أكثر من إيداع واحد مطالب بأولويته : وفي هذه الحالة ، يرجى إعداد قائمة بالإيداعات على ورقة إضافية وذكر المعلومات المشار إليها في البنود ١-٥ و ٢-٥ و ٣-٥ و ٤-٥ و ٥-٥ والسلع والخدمات المذكورة في كل منها فيما يتعلق بكل إيداع .

(*) إذا كان الطلب المطالب بأولويته قد أُرْسِلَ لـ مكتب ليس مكتباً وطنياً (مثلاً، المنظمة الأفريقية للملكية الفكرية ، ومكتب بنيلوكس للعلامات التجارية ، ومكتب التنسيق في البلد ، وإنما ، يجب ذكر اسم البلد وليس اسم المكتب .

(**) يقصد بعبارة «نسخة مصدقة» نسخة عن الطلب المطالب بأولويته تكون مصدقة من المكتب الذي تسلم ذلك الطلب باعتبارها مطابقة للأصل .

الاستماره رقم (١)، الصفحة (٥)

٦ - التسجيل (التسجيلات) في بلد المنشأ^(*) :

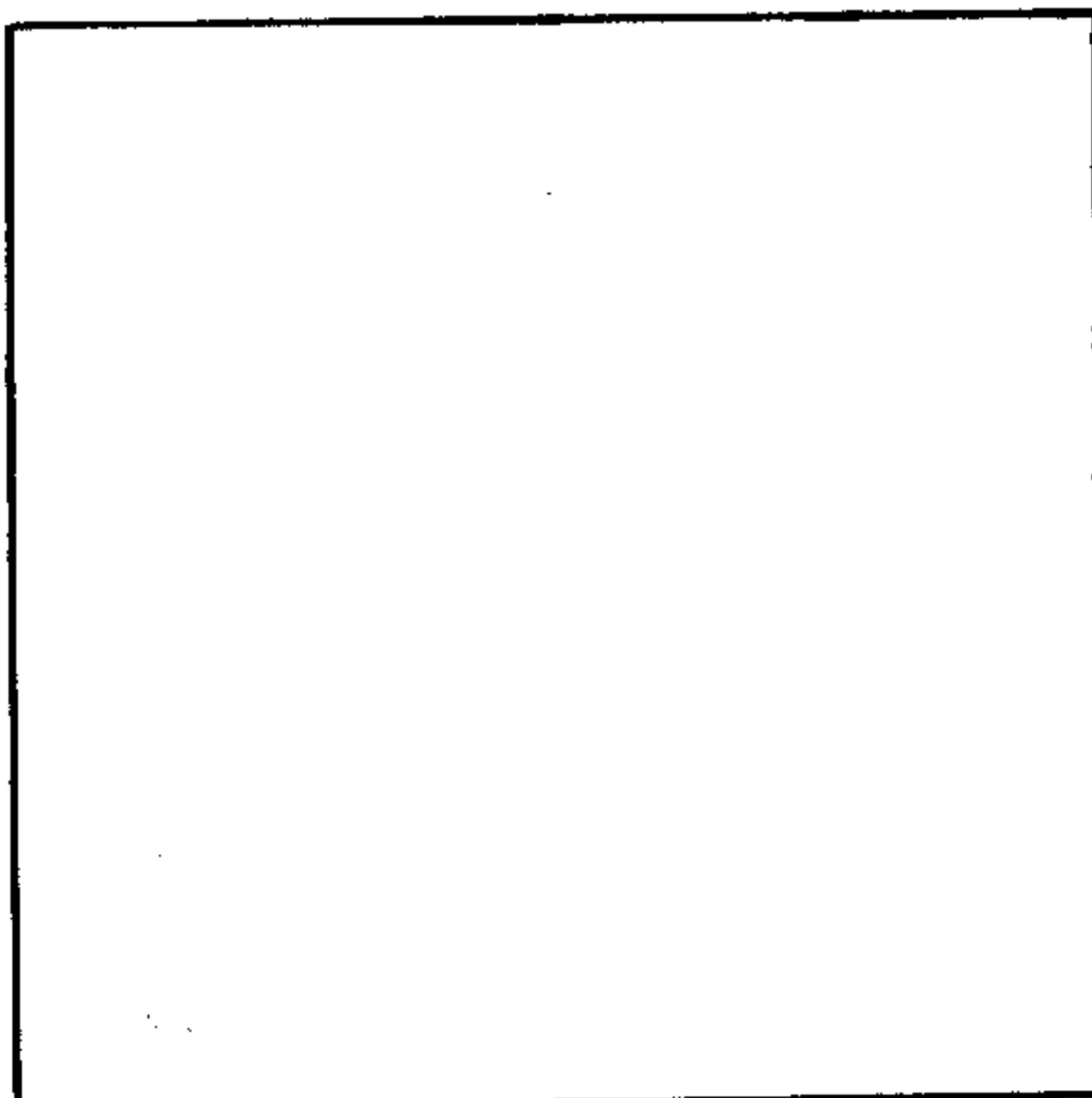
شهادة (شهادات) التسجيل، في بلد المنشأ مرفقة .

٧ - الحماية الناجمة عن العرض في معرض :

يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كان مودع الطلب يرغب في الاتفاق
بأى حماية ناجمة عن عرض سلع و/أو خدمات في معرض . وفي هذه الحالة .
يرجى بيان التفاصيل على ورقة إضافية .

٨ - نسخة عن العلامة :

سم ٨ × سم ٨



(*) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كان مودع الطلب يرغب في تقديم إثبات وقتاً للمادة ٦
(خامساً) أ - (١) من اتفاقية باريس عند إيداع المطلب .

الاستماراة رقم (١)، الصفحة (٦)

(١-٨) يرغب مودع الطلب في أن يسجل المكتب العلامة وينشرها بالحروف والأرقام المعيارية التي يستعملها .^(*)

(٢-٨) يطالب بلون كسمة مميزة للعلامة .

(١-٢-٨) تسمية اللون المطالب به (تسميات الألوان المطالب بها) :

(٢-٢-٨) أجزاء العلامة الرئيسية التي فيها ذلك اللون (تلك الألوان) :

العلامة مجسمة . (٣-٨)

... مناظر مختلفة للعلامة مرفقة .^(**)

(٤-٨) ...^(***) نسخة عن العلامة بالأبيض والأسود مرفقة .

(٥-٨) ...^(****) نسخة ملونة عن العلامة مرفقة .

٩ - النقل الحرفي للعلامة :

تم نقل العلامة أو جزء منها نقاً حرفيًّا كما يلى :

١٠ - ترجمة العلامة :

تمت ترجمة العلامة أو جزء منها كما يلى :

(*) لا يمكن التعبير عن رغبة كهذه فيما يتعلق بالعلامات التي تتضمن عناصر تصويرية أو تناولف منها ، وإذا اعتبر المكتب أنها تتضمن مثل هذه المحتواز ، فسوف يتتجاهل رغبة مودع الطلب ويسجل العلامة وينشرها كما تظهر في المربع .

(**) إذا لم يشتمل المربع الموجود في البند (٨) على عدة مناظر مختلفة للعلامة ، مع أنها مرفقة الاستماراة ، يرجى وضع علامة في هذه الخانة وذكر عدد تلك المناظر المختلفة .

(***) يرجى ذكر عدد النسخ بالأبيض والأسود و/أو الملونة .

الاستماراة رقم (١)، الصفحة (٧)١١ - السلع و/أو الخدمات :

أسماء السلع و/أو الخدمات : (*)

يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا لم يكن المذكور أعلاه كافياً .
وفي هذه الحالة ، يرجى ذكر أسماء السلع و/أو الخدمات على ورقة إضافية .

١٢ - إعلان يتعلق بنية الانتفاع أو بالانتفاع الفعلى : وإثبات الانتفاع الفعلى :

(١-١٢) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كان الإعلان مرفقاً بهذه الاستماراة .

(٢-١٢) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كان إثبات الانتفاع الفعلى مرفقاً بهذه الاستماراة .

١٣ - مقتضيات متعلقة باللغات :

يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كان المرفق مكتوباً على طبلة بغير خصم (*) .
أى مقتضيات لغوية قابلة للتطبيق بالنسبة إلى المكتب . (**)

(*) إذا كانت السلع و/أو الخدمات تنتمي إلى أكثر من صنف واحد من أصناف تصنيف نيس ، وجب جمعها طبقاً لأصناف ذلك التصنيف ، ووجب بيان رقم كل صنف وجمع السلع و/أو الخدمات التي تنتمي إلى الصنف ذاته وفقاً لرقم ذلك الصنف . وإذا كانت جميع السلع أو الخدمات تنتمي إلى صنف واحد من أصناف تصنيف نيس ، وجب بيان رقم ذلك الصنف .

(**) لا تستعمل هذه الخانة إلا إذا كان المكتب يقبل بأكثر من لغة واحدة .

الاستماره رقم (١)، الصفحة (٨)١٤ - التوقيع أو الختم :

(١-١٤) اسم الشخص الطبيعي المؤذع أو المستعمل ختمه :
 (٢-١٤) يرجى وضع علامة في الخانة المناسبة حسب ما إذا كان المبين هو التوقيع أو الختم المودع الطلب أو الممثل أو من وقع أو وضع ختمه نيابة عن أحدهما :

□ (١-٤-١٤) مودع الطلب .

□ (٢-٤-١٤) الممثل .

(٣-١٤) تاريخ التوقيع أو وضع الختم :

(٤-١٤) التوقيع أو الختم .

١٥ - الرسم (الرسوم) :

(١-١٥) العمدة ومبلغ الرسم المسدد (مبالغ الرسوم المسددة) عن هذا الطلب :

(٢-١٥) طريقة التسديد :

١٦ - الأوراق الإضافية والمرفقات :

يرجى وضع علامة هذه الخانة إذا كانت هناك أوراق إضافية ومرفقات ،
 وبيان العدد الكلى لتلك الأوراق والمرفقات :

الاستماراة الدولية النموذجية رقم (٢)

التوكيل الرسمي

لإجراءات التي تباشر لدى مكتبه.....

لاستعمال المكتب فقط

الرقم المرجعى للشخص

المعين : (*)

١ - التعيين :

يعين الموقع أدناه الشخص المعرف في البند (٣) أدناه على أنه ممثله .

٢ - اسم الشخص المكلف المعين (**) :٣ - الممثل :

(١-٣) الاسم :

(٢-٣) العنوان (بما في ذلك الرقم البريدي والبلد) :

رقم (أرقام) الهاتف : رقم (أرقام) الفاكس :

(مع الرمز الدليلي للمنطقة)

(*) يجوز أن يبين في هذا المكان الرقم المرجعى الذي خصصه الشخص المعين لهذا التوكيل الرسمي .

(**) إذا كان الشخص المعين هو موادىء الطلب (أحد موادىء الطلب) ، فإن الاسم الذى يلزم بيانه هو اسم ذلك الموادىء ، كما هو مبين فى الطلب (الطلبات) موضع هذا التوكيل . وإذا كان الشخص المذكور هو صاحب التسجيل (أحد أصحاب التسجيج) ، فإن الاسم الذى يلزم بيانه هو اسم صاحب التسجيل ذلك ، كما هو مقيد فى سجل العلامات . وإذا كان الشخص المذكور شخصاً معيناً غير موادىء الطلب أو صاحب التسجيل ، فإن الاسم الذى يلزم بيانه هو الاسم الكامل لذلك الشخص أو الاسم الذى يستعمله عادة ذلك الشخص .

الاستمارة رقم (٢)، الصفحة (٢)

٤ - الطلب المعنى (الطلبات المعنية) و/أو التسجيل المعنى (التسجيلات المعنية) :

يتعلق هذا التوكيل الرسمي بما يلى ذكره :

(١-٤) جميع الطلبات و/أو التسجيلات الموجودة واللاحقة للشخص المعين ،
شرط مراعاة أي استثناء مبين على ورقة إضافية .

(٢-٤) الطلب التالي (الطلبات التالية) و/أو التسجيل التالي
(التسجيلات التالية) :

(١-٤) الطلب المتعلق (الطلبات المتعلقة) بالعلامة (العلامات) التالية : (*)

(٤-٢-٢) للطلب (الطلبات) الرقم (الأرقام) التالية (**) ، فضلاً عن أي تسجيل
ناتج (تسجيلات ناتجة) عن ذلك :

(٤-٢-٣) للتسجيل (التسجيلات) الرقم (الأرقام) التالية :

(٤-٤) إذا لم يكن المكان الوارد في البند (١-٤) أو (٤-٢-٤)
أو (٣-٤) كافياً ، يرجى وضع علامة في هذه الخانة
وتقديم المعلومات على ورقة إضافية .

(*) يرجى استكمال هذا البند إذا كان التوكيل الرسمي مودعاً لدى المكتب مع الطلب (الطلبات) .

(**) إذا لم يكن رقم الطلب قد صدر بعد أو لم يكن معروفاً مودع الطلب أو ممثله ، جاز تعيين
ذلك الطلب بتقديم : «١» الرقم المؤقت الذي يمنحه المكتب للطلب ، إن وجد ، «٢» أو نسخة عن الطلب ،
«٣» أو نسخة عن العلامة ، مشفوعة ببيان لل التاريخ الذي تسلم فيه المكتب الطلب ، على حد علم مودع
الطلب أو ممثله ، ويرقم يوفره مودع الطلب أو ممثله لتعريف الطلب .

الاستماراة رقم (٢). الصفحة (٣)

٥ - نطاق التوكيل الرسمي :

(١-٥) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كان للممثل الحق في التصرف كممثل لجميع الأغراض ، بما في ذلك الأغراض التالية ذكرها إذا كان الشخص المعين هو موذع طلب أو صاحب تسجيل :

(١-١-٥) سحب الطلب (الطلبات) .

(٢-١-٥) التخلّي عن التسجيل (التسجيلات) .

(٢-٥) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا لم يكن للممثل الحق في التصرف كممثل لجميع الأغراض والتوضيح هنا أو على ورقة إضافية الأغراض المستثناء من توكيل الممثل :

٦ - التوقيع أو الختم :

(١-٦) اسم الشخص الطبيعي الموقع أو المستعمل ختمه :

(٢-٦) تاريخ التوقيع أو وضع الختم :

(٣-٦) التوقيع أو الختم :

٧ - الأوراق الإضافية والمرفقات :

يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كانت هناك أوراق إضافية ومرفقات ،

وبيان العدد الكلى لتلك الأوراق والمرفقات :

الاستمارة الدولية التمودجية (رقم (٢)

**"تماس بغرض تقييد تغيير (تغييرات) في الاسم (الاسماء)
أو العنوان (العناوين)"**

بشأن تسجيل (تسجيلات) و/أو طلب (طلبات) لتسجيل علامة (علامات)
مقدم إلى مكتب

لاستعمال المكتب فقط

الرقم المرجعى لصاحب التسجيل
و/أو موعد الطلب : (*)
الرقم المرجعى للممثل : (**)

١ - التماس بغرض التقييد :

يُلتَمس بوجوب هذه الاستمارة تقييد التغيير الوارد (التغييرات الواردة) في هذا الالتماس .

٢ - التسجيل المعنى (التسجيلات المعنية) و/أو الطلب المعنى (الطلبات المعنية) :

يتعلق هذا الالتماس بالتسجيل التالي (التسجيلات التالية) و/أو الطلب التالي (الطلبات التالية) :

(١-٢) رقم التسجيل (أرقام التسجيلات) :

(٢-٢) رقم الطلب (أرقام الطلبات) : (**)

(٣-٢) إذا لم يكن المكان الوارد في البند (١-٢) أو (٢-٢) كافياً ، يرجى وضع علامة في هذه الخانة وتقديم المعلومات على ورقة إضافية .

(*) يجوز أن يبين في هذا المكان الرقم المرجعى الذى خصصه صاحب التسجيل و/أو موعد الطلب ، و/أو الرقم المرجعى الذى خصصه الممثل لهذا الالتماس .

(**) إذا لم يكن رقم الطلب قد صدر بعد أو لم يكن معروفاً لموعد الطلب أو لمثله ، جاز تعيين ذلك الطلب بتقديم : «١» الرقم المؤقت الذى يمنحه المكتب للطلب ، إن وجد ، «٢» أو نسخة عن الطلب ، «٣» أو نسخة عن العلامة ، مشفوعة ببيان للتاريخ الذى تسلم فيه المكتب الطلب ، على حد علم مودع الطلب أو مثله ، ويرقم برفره موعد الطلب أو مثله لتعريف الطلب .

الاستئمار رقم (٢)، الصفحة (٢)٣ - صاحب (أصحاب) التسجيل و/أو مودع (مودع) الطلب :

(١-٣) إذا كان صاحب التسجيل و/أو مودع الطلب شخصاً طبيعيّاً ، يرجى بيان ما يلي ذكره :

(أ) اسم العائلة أو الاسم الرئيسي : (*)

(ب) الاسم الشخصي (الأسماء الشخصية) أو الاسم الثانوي (الأسماء الثانوية) : (**)

(٢-٣) إذا كان صاحب التسجيل و/أو مودع الطلب شخصاً معنوياً ، يرجى بيان تسميتها الرسمية الكاملة :

(٣-٣) العنوان (بما في ذلك الرقم البريدي والبلد) :

رقم (أرقام) الهاتف :

(مع الرمز الدليلي للمنطقة)

(٤-٣) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كان هناك أكثر من صاحب تسجيل

و/أو مودع طلب واحد : وفي هذه الحالة ، يرجى إعداد قائمة بهم

على ورقة إضافية وذكر البيانات المشار إليها في البنود ١-٣

أو ٢-٣ و ٣-٣ فيما يتعلق بكل واحد منهم : (***)

٤ - الممثل :

(١-٤) الاسم :

(٢-٤) العنوان (بما في ذلك الرقم البريدي والبلد) :

رقم (أرقام) الهاتف :

(مع الرمز الدليلي للمنطقة)

(٣-٤) الرقم التسلسلي للتوكيل الرسمي : (****)

٥ - عنوان للمراسلة :

(*) الأسماء التي يتعين بيانها في البنددين الفرعيين (أ) و (ب) هي الأسماء المبينة في الطلب (الطلبات) أو المقيدة بخصوص التسجيل (التسجيلات) موضوع هذا الالتماس .

(**) يترك خالياً إذا لم يكن التوكيل الرسمي قد خصص له أو لم يخصص له بعد رقم تسلسلي ، أو إذا لم يكن الرقم التسلسلي معروفاً بعد لصاحب التسجيل و/أو مودع الطلب أو الممثل .

الاستمارة رقم (٣)، الصفحة (٣)٦ - بيان التغيير (التغييرات) :

(١-٦) البيانات المطلوب تغييرها :

البيانات بعد إجراء التغيير : (*)

(٢-٦) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا لم يكن المكان أعلاه كافياً :
 وفي هذه الحالة ، يرجى ذكر البيانات المطلوب تغييرها مع البيانات
 بعد إجراء التغيير على ورقة إضافية .

٧ - التوقيع أو الختم :

(١-٧) اسم الشخص الطبيعي الموقع أو المستعمل ختمه :

(٢-٧) يرجى وضع علامة في الخانة المناسبة حسب ما إذا كان المبين هو التوقيع
 أو الختم لصاحب التسجيل و/أو مودع الطلب أو للممثل أو لمن وقع
 أو وضع ختمه نيابة عن أحدهم :

(١-٢-٧) صاحب التسجيل و/أو مودع الطلب . (*)(٢-٢-٧) الممثل .

(٣-٧) تاريخ التوقيع أو وضع الختم :

(٤-٧) التوقيع أو الختم :

(*) يرجى بيان الاسم (الأسماء) و/أو العنوان (العناوين) بعد إجراء التغيير .

الاستماره رقم (٣). الصفحة (٤)

٨ - الرسم :

(١-٨) العملة ومبان الرسم المسند عن هذا الالتماس لقيمة التغيير (التغييرات) :

(٢-٨) طريقة التسديد :

٩ - الأوراق الإضافية والمرفقات :

يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كانت هناك أوراق إضافية ومرفقات :

وبيان العدد الكلى لتلك الأوراق والمرفقات :

الاستمارة الدولية النموذجية رقم (٤)**التماس بغرض تقييد تغيير في الملكية****بشأن تسجيل (تسجيلات) و/أو طلب (طلبات) لتسجيل العلامات****مقدم إلى مكتب****لاستعمال المكتب فقط****الرقم المرجعى لصاحب التسجيل****و/أو موعد الطلب : (*)****الرقم المرجعى للممثل : (**)****١ - التماس بغرض التقييد :**

**يلتمس بوجوب هذه الاستمارة تقييد التغيير في الملكية الوارد
في هذا الالتماس .**

٢ - التسجيل المعنى (التسجيلات المعنية) و/أو الطلب المعنى (الطلبات المعنية) :

**يتعلق هذا الالتماس بالتسجيل التالي (التسجيلات التالية) و/أو الطلب التالي
(الطلبات التالية) :**

(١-٢) رقم التسجيل (أرقام التسجيلات)**(٢-٢) رقم الطلب (أرقام الطلبات) : (**)**

**(٣-٢) إذا لم يكن المكان الوارد في البند (١-٢) أو (٢-٢) كافياً ، يرجى وضع
علامة في هذه الخانة وتقديم المعلومات على ورقة إضافية .**

**(*) يجوز أن يبين في هنا المكان الرقم المرجعى الذي خصصه أصحاب التسجيل و/أو موعد الطلب،
و/أو الرقم المرجعى الذي خصصه الممثل لهما للالتماس .**

() إذا لم يكن رقم الطلب قد صدر بعد أو لم يكن معروفاً موعد الطلب أو لمثله ، جاز تعرف
ذلك الطلب بتقديم : « ١ » الرقم المؤقت الذي ينحه المكتب للطلب ، إن وجد ، « ٢ » أو نسخة عن الطلب ،
« ٣ » أو نسخة عن العلامة ، مشفوعة ببيان للشاريع الذي تسلم فيه المكتب الطلب ، على حد علم موعد
الطلب أو مثله ، ويرقم بوفره موعد الطلب أو مثله لتعريف الطلب .**

الاستمارة رقم (٤)، الصفحة (٢)٣ - السلع و/أو الخدمات المتأثرة بالتغيير :

١-٣) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كانت جميع السلع والخدمات الواردة في الطلب (الطلبات) و/أو التسجيل (التسجيلات) المشار إليها (إليها) في البند « ٢ » متأثرة بالتغيير .

٢-٣) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كان البند « ٢ » يذكر طلبًا أو تسجيلاً واحداً فقط وإذا كان بعض السلع والخدمات الواردة في قائمة ذلك الطلب أو التسجيل فقط متأثراً بالتغيير ، ويرجى بيان السلع والخدمات التي ينبغي أن تظهر في طلب أو تسجيل المالك الجديد (وفي هذه الحالة ، فإن السلع والخدمات غير المبينة تبقى في طلب أو تسجيل موعد الطلب أو صاحب التسجيل) :

٣-٣) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كان البند « ٢ » يذكر أكثر من طلب أو تسجيل واحد وإذا كان التغيير في واحد منها على الأقل يؤثر في أقل من جميع السلع والخدمات الواردة في القائمة . وفي هذه الحالة ، يرجى أن يبين على ورقة إضافية ، فيما يتعلق بكل طلب أو تسجيل على حدة ، ما إذا كان التغيير يؤثر في جميع السلع أو الخدمات أو في بعضها فقط . وإذا كان بعض السلع و/أو الخدمات المتعلقة بأي طلب أو تسجيل فقط متأثراً بالتغيير ، تعين بيان ذلك بالطريقة المحددة في البند (٢-٣) .

الاستماراة رقم (٤) ، الصفحة (٣)

٤ - أساس التغيير في الملكية :

(١-٤) ينجم التغيير في الملكية عن عقد :

أرفق طيه أحد السنادات التالي ذكرها :

(١-١-٤) نسخة عن العقد ، مصدقة باعتبارها مطابقة للأصل .

(٢-١-٤) مستخرج من العقد ، مصدق باعتباره مستخرجًا صحيحة من العقد .

(٣-١-٤) شهادة نقل .

(٤-١-٤) سند نقل .

(٤-٢) ينجم التغيير في الملكية عن عملية انضمام (شركة إلى أخرى) .

أرفقت طيه نسخة عن السند التالي ذكره ، مصدقة باعتبارها نسخة مطابقة للأصل ، ومتبرة لعملية الانضمام :

(١-٢-٤) مستخرج من السجل التجاري .

(٢-٢-٤) سند آخر صادر من السلطة المختصة .

(٣-٤) لاينجم التغيير في الملكية عن عقد أو عملية انضمام .

(٤-٣-٤) أرفقت طيه نسخة عن سند مثبت للتغيير ، مصدقة باعتبارها نسخة مطابقة للأصل .

الاستماراة رقم (٤)، الصفحة (٤)

٥ - صاحب (أصحاب) التسجيل و/أو مودع (مودع) الطلب :

(١-٥) إذا كان صاحب التسجيل و/أو مودع الطلب شخصاً طبيعياً ، يرجى بيان

مايلي ذكره :

(أ) اسم العائلة أو الاسم الرئيسي : (*)

(ب) الاسم الشخصي (الأسماء الشخصية) أو الاسم الثانوي (الأسماء الثانوية) : (**)

(٢-٥) إذا كان صاحب التسجيل و/أو مودع الطلب شخصاً معنوياً ، يرجى بيان تسميتها الرسمية الكاملة :

(٣-٥) العنوان (بما في ذلك الرقم البريدي والبلد) :

رقم (أرقام) الفاكس :
(مع الرمز الدليلي للمنطقة)

(٤-٥) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كان هناك أكثر من صاحب تسجيل و/أو مودع طلب واحد يمسه التغيير ؛ وفي هذه الحالة ، يرجى إعداد قائمة بهم على ورقة إضافية وذكر البيانات المشار إليها في البند ١-٥ أو ٢-٥ و ٣-٥ فيما يتعلق بكل واحد منهم .

(٥-٥) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كان صاحب التسجيل و/أو مودع الطلب أو أحد أصحاب التسجيل و/أو مودعي الطلب ، قد غير في الأسماء و/أو العنوان دون تقديم التماس بفرض تقييد ذلك التغيير ، وارفاق سند يثبت أن الشخص الذي نقل الملكية وصاحب التسجيل و/أو مودع الطلب هما (هم) الشخص ذاته .

٦ - ممثل صاحب التسجيل و/أو مودع الطلب :

(١-٦) الاسم :

(٢-٦) العنوان (بما في ذلك الرقم البريدي والبلد) :

رقم (أرقام) الهاتف :
(مع الرمز الدليلي للمنطقة)

(٣-٦) الرقم التسلسلي للتوكيل الرسمي : (**)

(*) الأسماء التي يتعين بيانها في البنددين الفرعيين (أ) و (ب) هي الأسماء المبينة في البند (الطلبات) أو المقيدة بخصوص التسجيل (التسجيلات) موضع هذا الالتماس .

(**) يترك خالياً إذا لم يكن التوكيل الرسمي قد تخصيص له أو لم يتم تخصيص له بعد رقم تسلسلي ، أو إذا لم يكن الرقم التسلسلي معروفاً بعد لصاحب التسجيل و/أو مودع الطلب أو الممثل .

الاستمارة رقم (٤)، الصفحة (٥)

٧ - عنوان المراسلة لصاحب التسجيل و/أو موعد الطلب :

٨ - المالك الجديد (الملاك الجديد) :

(١-٨) إذا كان المالك الجديد شخصاً طبيعياً، يرجى بيان ما يلى ذكره

(أ) اسم العائلة أو الاسم الرئيسي :^(*)

(ب) الاسم الشخصي (الأسماء الشخصية) أو الاسم الثانوي (الأسماء الثانوية).^(**)

(٢-٨) إذا كان المالك الجديد شخصاً معنوياً، يرجى بيان تسميته الرسمية الكاملة.

(٣-٨) العنوان (بما في ذلك الرقم البريدي والبلد) :

رقم (أرقام) الهاتف : رقم (أرقام) الفاكس :

(مع الرمز الدليلي للمنطقة) (مع الرمز الدليلي للمنطقة)

(٤-٨) بلد الجنسية :

بلد محل الإقامة :

بلد المؤسسة :^(***)

(٥-٨) إذا كان المالك الجديد شخصاً معنوياً، يرجى بيان ما يلى ذكره :

- الطابع القانوني للشخص المعنى :

- الدولة والوحدة الإقليمية داخل تلك الدولة التي تُنظم بناء على قانونها

الشخص المعنى عند الاقتضاء.

(٦-٨) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كان هناك أكثر من مالك جديد واحد :

وفي هذه الحالة، يرجى إعداد قائمة بهم على ورقة إضافية وذكر

البيانات المشار إليها في البند ١-٨ أو ٢-٨ و ٣-٨ و ٤-٨ و ٥-٨

فيما يتعلق بكل واحد منهم :^(****)

(*) الأسماء التي يتعين بيانها في البنددين الفرعين (أ) و (ب) هي الأسماء الكاملة للمالك الجديد أو الأسماء التي يستعملها عادة المالك الجديد.

(**) تعنى كلمة «مؤسسة» مؤسسة صناعية أو تجارية حقيقية وفعالية.

(****) إذا تضمنت الورقة الإضافية قائمة بعدها ملايين جدد مع عناوين مختلفة ولم يكن هناك مثل..، يجب وضع خط تحت عنوان المراسلة في الورقة الإضافية.

الاستئمار رقم (٤)، الصفحة (٦)٩ - مثل المالك الجديد :(١-٩) المالك الجديد غير مثل .(٢-٩) المالك الجديد مثل .(١-٢-٩) تعريف المثل :

(١-١-٢-٩) الاسم :

(٢-١-٢-٩) العنوان (بما في ذلك الرقم البريدي والبلد) :

رقم (أرقام) الفاكس : رقم (أرقام) الهاتف :
 (مع الرمز الدليلي للمنطقة) (مع الرمز الدليلي للمنطقة)

(٢-٢-٩) التوكيل الرسمي في حوزة المكتب .

الرقم التسلسلي : (*)

(٣-٢-٩) التوكيل الرسمي مرفق .(٤-٢-٩) سيقدم التوكيل الرسمي في وقت لاحق .(٥-٢-٩) لاحاجة إلى التوكيل الرسمي .١٠ - عنوان مراسلة المالك الجديد : (**)

(*) يترك خاليًا إذا لم يكن التوكيل الرسمي قد خصص له أو لم يخصص له بعد رقم تسلسلي ، أو إذا لم يكن الرقم التسلسلي معروضاً بعد للمالك الجديد أو المثل .

(**) يجب بيان عنوان المراسلة في المكان الموجود أسفل عنوان البند « ١٠ » إذا لم يكن للمالك الجديد ، أو لأى من المالك الجديد إذا كان هناك أكثر من مالك جديد واحد ، محل إقامة أو مؤسسة صناعية أو تجارية حقيقة وفعالية في أراضي الطرف التعاقد الذي يكون مكتبه هو المكتب المذكور اسمه في الصفحة الأولى من هذا الالتماس ، إلا في الحالات التي يذكر فيها مثل في البند « ٩ » .

الاستمارة رقم (٤)، الصفحة (٧)

١١ - التوقيع أو الختم :

(١-١) اسم الشخص الطبيعي الموقع أو المستعمل ختمه :

(٢-١) يرجى وضع علامة في الخانة المناسبة ما إذا كان المبين هو التوقيع أو الختم لصاحب التسجيل و/أو مودع الطلب أو للممثل أو من وقع أو وضع ختمه نيابة عن أحدهم :

(١-٢-١) صاحب التسجيل و/أو مودع الطلب .

(٢-٢-١) المالك الجديد .

(٣-٢-١) الممثل .

(٣-٣) تاريخ التوقيع أو وضع الختم :

(٤-١) التوقيع أو الختم :

١٢ - الرسم :

(١-١) العمولة ومبلغ الرسم المسدد عن هذا الالتماس لتقيد تغيير في الملكية :

(٢-١) طريقة التسديد :

١٣ - الأوراق الإضافية والمرفقات :

يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كانت هناك أوراق إضافية ومرفقات ،

وبيان العدد الكلى لتلك الأوراق والمرفقات :

الاستمارة الدولية النموذجية رقم (٥)**شهادة نقل**

بشأن تسجيل (تسجيلات) و/أو طلب (طلبات) لتسجيل العلامات
مقدمة إلى مكتب

لاستعمال المكتب فقط

١ - التصديق :

يشهد الناقل (الناقلون) والمنقول إليه (المنقول إليهم) من وقع أدناه على أن ملكيّة التسجيل (التسجيلات) و/أو الطلب (الطلبات) مما هو معرف أدناه قد نقلت بموجب عقد .

٢ - التسجيل المعنى (التسجيلات المعنية) و/أو الطلب المعنى (الطلبات المعنية) :

تتعلق هذه الشهادة بنقل التسجيل التالي (التسجيلات التالية) و/أو الطلب التالي (الطلبات التالية) :

(١-٢) رقم التسجيل (أرقام التسجيلات) :

(٢-٢) رقم الطلب (أرقام الطلبات) : (*)

(٣-٢) إذا لم يكن المكان الوارد في البند ١-٢ أو ٢-٢ كافياً ، يرجى وضع علامة في هذه الخانة ، وتقديم المعلومات على ورقة إضافية .

(*) إذا لم يكن رقم الطلب قد صدر بعد أو لم يكن معروفاً للناقل أو لمثله ، جاز تعريف ذلك الطلب بتقديم : «١» الرقم المؤقت الذي يمنحه المكتب للطلب ، إن وجد ، «٢» أو نسخة عن الطلب ، «٣» أو نسخة عن العلامة ، مشفوعة ببيان للتاريخ الذي تسلم فيه المكتب الطلب ، على حد علم الناقل أو مثله ، ويرقم بوفره الناقل أو مثله لتعريف الطلب .

الاستماراة رقم (٥)، الصفحة (٢)**٣ - السلع و/أو الخدمات المتأثرة بالنقل :**

(١-٣) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كانت جميع السلع والخدمات الواردة في الطلب (الطلبات) و/أو التسجيل (التسجيلات) المشار إليها (إليها) في البند «٢» متأثرة بالنقل .

(٢-٣) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كان البند «٢» يذكر طلب أو تسجيلاً واحداً فقط وإذا كان بعض السلع والخدمات الواردة في قائمة ذلك الطلب أو التسجيل فقط متأثراً بالنقل ، ويرجى بيان السلع والخدمات التي ينبغي أن تظهر في طلب أو تسجيل المالك الجديد (وفي هذه الحالة ، فإن السلع والخدمات غير المبينة تبقى في طلب أو تسجيل موعد الطلب أو صاحب التسجيل) :

(٣-٣) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كان البند «٢» يذكر أكثر من طلب أو تسجيل واحد وإذا كان النقل في واحد منها على الأقل يؤثر في أقل من جميع السلع والخدمات الواردة في القائمة . وفي هذه الحالة ، يرجى أن يبين على ورقة إضافية ، فيما يتعلق بكل طلب أو تسجيل على حدة ، ما إذا كان النقل يؤثر في جميع السلع أو الخدمات أو هي بعضها فقط . وإذا كان بعض السلع و/أو الخدمات المتعلقة بأي طلب أو تسجيل فقط متأثراً بالنقل ، تعين بيان ذلك بالطريقة المحددة في البند (٢-٣) .

الاستماراة رقم (٥)، الصفحة (٣)**٤ - الناقل (الناقلون) :**

(٤-١) إذا كان الناقل شخصاً طبيعياً ، يرجى بيان ما يلى ذكره :

(أ) اسم العائلة أو الاسم الرئيسي :^(*)

(ب) الاسم الشخصي (الأسماء الشخصية) أو الاسم الثانوي (الأسماء الثانوية) :^(*)

(٤-٢) إذا كان الناقل شخصاً معنوياً ، يرجى بيان تسميته الرسمية الكاملة :

(٤-٣) العنوان (بما في ذلك الرقم البريدى والبلد) :

رقم (أرقام) الفاكس :	رقم (أرقام) الهاتف :
(مع الرمز الدليلي للمنطقة)	(مع الرمز الدليلي للمنطقة)

(٤-٤) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كان هناك أكثر من ناقل واحد ؛ وفي هذه الحالة ، يرجى إعداد قائمة بهم على ورقة إضافية وذكر البيانات المشار إليها في البنود ٤-١ أو ٤-٢ و ٤-٣ فيما يتعلق بكل واحد منهم .

(*) الأسماء التي يتعين بيانها في البنددين الفرعيين (أ) و (ب) هي الأسماء المبينة في الطلب (الطلبات) أو المقيدة بخصوص التسجيل (التسجيلات) موضع هذه الشهادة .

الاستمارة رقم (٥)، الصفحة (٤)

٥ - المنقول إليه (المنقول إليهم) :

(١-٥) إذا كان المنقول إليه شخصاً طبيعياً ، يرجى بيان ما يلى ذكره :

(أ) اسم العائلة أو الاسم الرئيس : (*)

(ب) الاسم الشخصي (الأسماء الشخصية) أو الاسم الثانوي (الأسماء الثانوية) : (*)

(٢-٥) إذا كان المنقول إليه شخصاً معنوياً ، يرجى بيان تسميته الرسمية الكاملة :

(٣-٥) العنوان (بما في ذلك الرقم البريدى والبلد) :

رقم (أرقام) الفاكس :	رقم (أرقام) الهاتف :
(مع الرمز الدليلي للمنطقة)	(مع الرمز الدليلي للمنطقة)

(٤-٥) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كان هناك أكثر من منقول إليه واحد ;
وفي هذه الحالة ، يرجى إعداد قائمة بهم على ورقة إضافية وذكر
البيانات المشار إليها في البنود ١-٥ و ٢-٥ و ٣-٥ فيما يتعلق
بكل واحد منهم .

(*) الأسماء التي يتعين بيانها في البنددين الفرعيين (أ) و (ب) هي الأسماء الكاملة للمنقول إليه
أو الأسماء التي يستعملها عادة المنقول إليه .

الاستمارة رقم (٥) ، الصفحة (٥)٦ - التوقيعات أو الأختام :

(١-١) توقيع أو ختم الناقل (توقيعات أو أختام الناقلين) :

(١-١-١) اسم الشخص الطبيعي الموقع أو المستعمل ختمه (أسماء الأشخاص الطبيعيين الموقعين أو المستعملة أختامهم) :

(١-١-٢) تاريخ التوقيع (التوقيعات) أو وضع الختم (الأختام) :

(١-١-٣) التوقيع أو الختم (التوقيعات أو الأختام) :

(١-٢) توقيع المنقول إليه أو ختمه (توقيعات المنقول إليهم أو أختامهم) :

(١-٢-١) اسم الشخص الطبيعي الموقع أو المستعمل ختمه (أسماء الأشخاص الطبيعيين الموقعين أو المستعملة أختامهم) :

(١-٢-٢) تاريخ التوقيع (التوقيعات) أو وضع الختم (الأختام) :

(١-٢-٣) التوقيع أو الختم (التوقيعات أو الأختام) :

٧ - الأوراق الإضافية والمرفقات :

يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كانت هناك أوراق إضافية ومرفقات ،
وبيان العدد الكلى لتلك الأوراق والمرفقات :

الاستماراة الدولية النموذجية (رقم ٦)

سند نقل

بشأن تسجيل (تسجيلات) و/أو طلب (طلبات) لتسجيل العلامات
مقدمة إلى مكتب

لاستعمال المكتب فقط

١ - إعلان النقل :

ينقل الناقل الموقع أدناه (الناقلون الموقعون أدناه) إلى المنشول إليه الموقع أدناه
المنقول إليهم الموقعين أدناه ملكية التسجيل (التسجيلات) و/أو الطلب (الطلبات)
ما هو معرف أدناه :

٢ - التسجيل المعنى (التسجيلات المعنية) و/أو الطلب المعنى (الطلبات المعنية) :

يتعلق هذا السند بنقل التسجيل التالي (التسجيلات التالية) و/أو الطلب التالي
(الطلبات التالية) :

(١-٢) رقم التسجيل (أرقام التسجيلات)

(٢-٢) رقم الطلب (أرقام الطلبات) : (*)

(٣-٢) إذا لم يكن المكان الوارد في البند ١-٢ أو ٢-٢ كافياً ، يرجى وضع
علامة في هذه الخانة ، وتقديم المعلومات على ورقة إضافية .

(*) إذا لم يكن رقم الطلب قد صدر بعد أو لم يكن معروفاً للناقل أو لمثله ، جاز تعريف ذلك
الطلب بتقديم : « ١ » الرقم المؤقت الذي ينفعه المكتب للطلب ، إن وجد ، « ٢ » أو نسخة عن الطلب ،
« ٣ » أو نسخة عن العلامة ، مشفوعة ببيان للتاريخ الذي تسلم فيه المكتب الطلب ، على حد علم الناقل
أو مثله ، ويرقم يوفره الناقل أو مثله لتعريف الطلب .

الاستمارة رقم (٦). الصفحة (٢)٣ - السلع و/أو الخدمات المتأثرة بالنقل :

(١-٣) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كانت جميع السلع والخدمات الواردة في الطلب (الطلبات) و/أو التسجيل (التسجيلات) المشار إليها (إليها) في البند «٢» متأثرة بالنقل .

(٢-٣) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كان البند «٢» يذكر طلباً أو تسجيلاً واحداً فقط وإذا كان بعض السلع والخدمات الواردة في قائمة ذلك الطلب أو التسجيل فقط متأثراً بالنقل ، ويرجى بيان السلع والخدمات التي ينبغي أن تظهر في طلب أو تسجيل المالك الجديد (وفي هذه الحالة ، فإن السلع والخدمات غير المبينة تبقى في طلب أو تسجيل مودع الطلب أو صاحب التسجيل) :

(٣-٣) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كان البند «٢» يذكر أكثر من طلب أو تسجيل واحد وإذا كان النقل في واحد منها على الأقل يؤثر في أقل من جميع السلع والخدمات الواردة في القائمة . وفي هذه الحالة ، يرجى أن يبين على ورقة إضافية ، فيما يتعلق بكل طلب أو تسجيل على حدة ، ما إذا كان النقل يؤثر في جميع السلع أو الخدمات أو في بعضها فقط . وإذا كان بعض السلع و/أو الخدمات المتعلقة بأى طلب أو تسجيل فقط متأثراً بالنقل ، تعين بيان ذلك بالطريقة المحددة في البند (٢-٣) .

الاستماراة رقم (٦)، الصفحة (٣)

٤ - الناقل (الناقلون) :

(١-٤) إذا كان الناقل شخصاً طبيعياً ، يرجى بيان ما يلى ذكره :

(أ) اسم العائلة أو الاسم الرئيسي : (*)

(ب) الاسم الشخصي (الأسماء الشخصية) أو الاسم الثانوي (الأسماء الثانوية) : (**)

(٢-٤) إذا كان الناقل شخصاً معنوياً ، يرجى بيان تسميته الرسمية الكاملة :

(٣-٤) العنوان (بما في ذلك الرقم البريدى والبلد) :

رقم (أرقام) الفاكس :	رقم (أرقام) الهاتف :
(مع الرمز الدليلي للمنطقة)	(مع الرمز الدليلي للمنطقة)

(٤-٤) يرجى وضع علامة في هذه المخانة إذا كان هناك أكثر من ناقل واحد ;
وفي هذه الحالة ، يرجى إعداد قائمة بهم على ورقة إضافية وذكر
البيانات المشار إليها في البنود ٤-١ أو ٤-٢ و ٤-٣ فيما يتعلق
بكل واحد منهم :

(*) الأسماء التي يتبعين بيانها في البنددين الفرعيين (أ) و (ب) هي الأسماء المبينة في الطلب
(الطلبات) أو المقيدة بخصوص التسجيل (التسجيلات) موضع هذا السند .

(الطلبات) أو المقيدة بخصوص التسجيل (التسجيلات) موضع هذا السند .

الاستمارة رقم (٦). الصفحة (٤)٥ - المنقول إليه (المنقول إليهم) :

(١-٥) إذا كان المنقول إليه شخصاً طبيعياً، يرجى بيان ما يلى ذكره :

(أ) اسم العائلة أو الاسم الرئيسي : (*)

(ب) الاسم الشخصي (الأسماء الشخصية) أو الاسم الثانوي (الأسماء الثانوية) : (*)

(٢-٥) إذا كان المنقول إليه شخصاً معنوياً، يرجى بيان تسميته الرسمية الكاملة :

(٣-٥) العنوان (بما في ذلك الرقم البريدي والبلد) :

رقم (أرقام) الفاكس :	رقم (أرقام) الهاتف :
(مع الرمز الدليلي للمنطقة)	(مع الرمز الدليلي للمنطقة)

(٤-٥) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كان هناك أكثر من منقول إليه واحد؛
 وفي هذه الحالة، يرجى إعداد قائمة بهم على ورقة إضافية وذكر
 البيانات المشار إليها في البنود ١-٥ ٢-٥ و ٣-٥ فيما يتعلق
 بكل واحد منهم :

٦ - البيانات الإضافية (أنظر طيه ملحق هذه الاستمارة) :

(إن تقديم أي من تلك البيانات خيارى لأغراض تقييد التغيير فى الملكية) :

 يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا استخدم الملحق .

(*) الأسماء التي يتبعها في البنددين الفرعين (أ) و (ب) هي الأسماء الكاملة للمنقول إليه أو الأسماء التي يستعملها عادة المنقول إليه.

الاستماراة رقم (٦). الصفحة (٥)٧ - التوقيعات أو الأختام :

(١-٧) توقيع أو ختم الناقل (توقيعات أو أختام الناقلين) :

(١-١-٧) اسم الشخص الطبيعي الموقع أو المستعمل ختمه (أسماء الأشخاص الطبيعيين الموقعين أو المستعملة أختامهم) :

(٢-١-٧) تاريخ التوقيع (التوقيعات) أو وضع الختم (الأختام) :

(٣-١-٧) التوقيع أو الختم (التوقيعات أو الأختام) :

(٢-٧) توقيع المنقول إليه أو ختمه (توقيعات المنقول إليهم أو أختامهم) :

(١-٢-٧) اسم الشخص الطبيعي الموقع أو المستعمل ختمه (أسماء الأشخاص الطبيعيين الموقعين أو المستعملة أختامهم) :

(٢-٢-٧) تاريخ التوقيع (التوقيعات) أو وضع الختم (الأختام) :

(٣-٢-٧) التوقيع أو الختم (التوقيعات أو الأختام) :

٨ - الأوراق الإضافية والمرفقات والملحقات :

يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كانت هناك أوراق إضافية ومرفقات ،
وبيان العدد الكلى لتلك الأوراق والمرفقات :

يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا أرفق طيه ملحق ، وذكر عدد صفحات
الملحق وعدد أي أوراق إضافية له :

ملحق الاستماراة رقم (٦)

بيانات إضافية للتعليق بحسب النقل (الجزء ٦)

ألف - تكليل السمعة أو الأعمال :

(أ) يمحى وضع علامة في هذه المادة إذا كان النقل يشمل السمعة الصناعية لرو الأعمال فيما يتعلق بجميع السلع والخدمات الواردة في قائمة الطلب (الطلبات) و/أو التسجيل (التسجيلات) مما أشير إليه في البند «٢» من سند النقل.

(ب) يمحى وضع علامة في هذه المادة إذا كان البند «٢» من سند النقل يذكر طلبًا أو تسجيلاً واحداً فقط وإذا كان النقل يشمل السمعة الصناعية لرو الأعمال فيما يتعلق ببعض السلع و/أو الخدمات فقط الواردة في قائمة ذلك الطلب لرو التسجيل ، وي بيان السلع و/أو الخدمات التي يمسها النقل التخلص للسمعه الصناعية لرو الأعمال :

(ج) يمحى وضع علامة في هذه المادة إذا كان البند «٢» من سند النقل يذكر أكثر من طلب لرو تسجيل واحد فإذا كان تكليل واحد منها على الأقل يشمل السمعة الصناعية لرو الأعمال فيما يتعلق بأقل من جميع السلع و/أو الخدمات الواردة في القائمة . وفي هذه الحالة ، يمحى أن يبين على ورقة إضافة مخصصة لكل طلب و/أو تسجيل على حدة ، ما يحكي كأن النقل يشمل السمعة المعنية أو الأعمال فيما يتعلق بجميع السلع و/أو الخدمات أو بعضها فقط . وإذا كان نقل أي طلب لرو تسجيل يشمل السمعة الصناعية أو الأعمال فيما يتعلق ببعض السلع و/أو الخدمات فقط ، يرجى بيان ذلك بالطريقة المحددة في البند الفرعى (ب) .

ملحق الاستهلاة (رقم ٦)، الصفحة (٢)

باء - نقل الحقوق الناجمة عن الانتفاع :

تنقل الحقوق الناجمة عن الانتفاع بالعلامة بالنسبة إلى :

(أ) كل تسجيل (تسجيلات) و/أو طلب (طلبات) .

(ب) التسجيل التالى (التسجيلات التالية) و/أو الطلب الحالى

(الطلبات التالية) فقط :

جيم - نقل الحق في رفع الدعوى :

للمنقول إليه الحق في رفع دعوى بسبب تهديدات سابقة .

دال - المقابل :

(أ) يجري النقل مقابل نقود ممحصلة .

(ب) يجري النقل مقابل نقود ممحصلة وغيرها من مقابل صالح وقيم .

(ج) يقر الناقل بموجب هذا البند الفرعى بتسليم المقابل المذكور أعلاه .

هاء - التاريخ الفعلى للنقل :

(أ) يصبح النقل فعلياً اعتباراً من تاريخ توقيع سند النقل هذا .

(ب) يصبح النقل فعلياً اعتباراً من التاريخ التالي :

الاستماراة الدولية النموذجية رقم (٧)

التماس للتصحيح خطأ (أخطاء)

في تسجيل (تسجيلات) و/أو طلب (طلبات) لتسجيل العلامات

مقدم إلى مكتب

لاستعمال المكتب فقط

الرقم المرجعى لصاحب التسجيل

و/أو موعد الطلب : (*)

الرقم المرجعى للممثل : (**)

١ - التماس للتصحيح :

يلتزم بمسوجب هذه الاستماراة إجراء التصحيح المحدد (التصحيحات المحددة) في هذا الالتماس .

٢ - التسجيل المعنى (التسجيلات المعنية) و/أو الطلب المعنى (الطلبات المعنية) :

يتعلق هذا الالتماس بالتسجيل التالي (التسجيلات التالية) و/أو الطلب التالي (الطلبات التالية) :

(١-٢) رقم التسجيل (أرقام التسجيلات)

(٢-٢) رقم الطلب (أرقام الطلبات) : (**) .

(٣-٢) إذا لم يكن المكان الوارد في البند ١-٢ أو ٢-٢ كافياً ، يرجى وضع علامة في هذه الخانة ، وتقديم المعلومات على ورقة إضافية .

(*) يجوز أن يبين في هذا المكان الرقم المرجعى الذى خصه صاحب التسجيل و/أو موعد الطلب ، و/أو الرقم المرجعى الذى خصه الممثل لهذا الالتماس .

(**) إذا لم يكن رقم الطلب قد صدر بعد أو لم يكن معروفاً موعد الطلب أو لمثله ، جاز تعريف ذلك الطلب بتقديم : « ١ » الرقم المؤقت الذى يمنحه المكتب للطلب ، إن وجد ، « ٢ » أو نسخة عن الطلب ، « ٣ » أو نسخة عن العلامة ، مشفوعة ببيان للتاريخ الذى تسلم فيه المكتب الطلب ، على حد علم موعد الطلب أو مثله ، ويرقم بوفره موعد الطلب أو مثله لتعريف الطلب .

الاستماراة رقم (٧). الصفحة (٢)

٣ - صاحب (أصحاب) التسجيل و/أو مودع (مودع) الطلب :

(١-٣) إذا كان صاحب التسجيل و/أو مودع الطلب شخصاً طبيعياً ، يرجى بيان ما يلى ذكره :

(أ) اسم العائلة أو الاسم الرئيسى :^(*)

(ب) الاسم الشخصى (الأسماء الشخصية) أو الاسم الثانوى (الأسماء الثانوية) :^(**)

(٢-٣) إذا كان صاحب التسجيل و/أو مودع الطلب شخصاً معنوياً ، يرجى بيان تسميته الرسمية الكاملة :

(٣-٣) العنوان (بما فى ذلك الرقم البريدى والبند) :

رقم (أرقام) الهاتف :

(مع الرمز الدليلى للمنطقة)

(٤-٣) يرجى وضع علامة فى هذه الخانة إذا كان هناك أكثر من صاحب تسجيل و/أو مودع طلب واحد ؛ وفي هذه الحالة ، يرجى إعداد قائمة بهم على ورقة إضافية وذكر البيانات المشار إليها فى البند ١-٣ أو ٢-٣ و ٣-٣ فيما يتعلق بكل واحد منهم .

٤ - الممثل :

(١-٤) الاسم :

(٢-٤) العنوان (بما فى ذلك الرقم البريدى والبلد) :

رقم (أرقام) الهاتف :

(مع الرمز الدليلى للمنطقة)

(٣-٤) الرقم التسلسلى للتوكيل الرسمي :^(***)

(*) الأسماء التي يتبعن بيانها في البنددين الفرعيين (أ) و (ب) هي الأسماء المبينة في الطلب (الطلبات) أو المقيدة بخصوص التسجيل (التسجيلات) موضع هذا الالتماس .

(**) يترك خالياً إذا لم يكن التوكيل الرسمي قد خصص له أو لم يخصص له بعد رقم تسلسلي ، أو إذا لم يكن الرقم التسلسلى معروفاً بعد لصاحب التسجيل و/أو مودع الطلب أو الممثل .

الاستهلاك رقم (٢)، الصفحة (٢)

٦ - عنوان للمراسلة :

٦ - بيان الخطأ (الأخطاء) والتصحيح (التصحيحات) :

(١-٦) البيانات المطلوب تصحيحتها :

البيانات بعد إجراء التصحيح :

(٢-٦) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا لم يكن المكان أعلاه كافياً :
وفي هذه الحالة ، يرجى ذكر البيانات المطلوب تصحيحتها مع البيانات
بعد إجراء التصحيح على ورقة إضافية .

٧ - التوقيع أو الختم :

(١-٧) اسم الشخص الطبيعي الموقع أو المستعمل ختمه :

(٢-٧) يرجى وضع علامة في الخانة المناسبة حسب ما إذا كان المبين هو التوقيع
أو الختم لصاحب التسجيل و/أو مودع الطلب أو للممثل أو لمن وقع
أو وضع ختمه نيابة عن أحدهم :

(١-٢-٧) صاحب التسجيل و/أو مودع الطلب .

(٢-٢-٧) الممثل .

(٣-٧) تاريخ التوقيع أو وضع الختم :

(٤-٧) التوقيع أو الختم :

الاستماره رقم (٧)، الصفحة (٤)

٨ - الرسم :

(١-٨) لمحنة مبلغ الرسم الأسد عن هنا الالتماس للتصحيح :

(٢-٨) طريقة التسديد :

٩ - الأوراق إضافية والمرفقات :

يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كانت هناك أوراق إضافية ومرفقات ،

وبيان العدد الكلى لعدد الأوراق والمرفقات :

الاستماراة الدولية النموذجية رقم (٨)
 التماس لتجديد التسجيل
 مقدم إلى مكتب

لاستعمال المكتب فقط

..... الرقم المرجعى لصاحب التسجيل : (*)
 الرقم المرجعى للممثل : (*)

١ - بيان بأن التجديد ملتمس :

يلتمس بمحض هذه الاستماراة تجديد التسجيل المحدد في هذا الالتماس .

٢ - التسجيل المعنى :

(١-٢) رقم التسجيل :

(٢-٢) تاريخ إيداع الطلب الذي أفضى إلى التسجيل :

تاريخ التسجيل :

(*) يجوز أن يبين في هذا المكان الرقم المرجعى الذى خصصه صاحب التسجيل و/أو الرقم المرجعى الذى خصصه الممثل للالتماس التجديد هنا .

الاستمارة رقم (٨) ، الصفحة (٢)

٣ - صاحب (أصحاب) التسجيل :

(١-٣) إذا كان صاحب التسجيل شخصاً طبيعياً ، يرجى بيان ما يلى ذكره :

(أ) اسم العائلة أو الاسم الرئيسي : (*)

(ب) الاسم الشخصي (الأسماء الشخصية) أو الاسم الثانوي (الأسماء الثانوية) : (*)

(٢-٣) إذا كان صاحب التسجيل شخصاً معنوياً ، يرجى بيان تسميته
الرسمية الكاملة :

(٣-٣) العنوان (بما في ذلك الرقم البريدى والبلد) :

رقم (أرقام) الهاتف :
(مع الرمز الدليلى للمنطقة)

(٤-٣) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا كان هناك أكثر من صاحب
تسجيل واحد : وفي هذه الحالة ، يرجى إعداد قائمة بهم على ورقة
إضافية وذكر البيانات المشار إليها في البنود ١-٣ أو ٢-٣ و ٣-٣
فيما يتعلق بكل واحد منهم :

(*) الأسماء التي يتبعها في البنددين الفرعين (أ) و (ب) هي الأسماء المقيدة بخصوص
التسجيل موضع هذا الالتماس .

الاستماراة رقم (٨). الصفحة (٣)

٤ - ممثل صاحب التسجيل :

(٤-١) الاسم :

(٤-٢) العنوان (بما في ذلك الرقم البريدي والبلد) :

رقم (أرقام) الفاكس :	رقم (أرقام) الهاتف :
(مع الرمز الدليلي للمنطقة)	(مع الرمز الدليلي للمنطقة)

(٤-٣) الرقم التسلسلي للتوكيل الرسمي : (*)

٥ - عنوان للمراسلة :

(*) يتركه خاليًا إذا لم يكن التوكيل الرسمي قد خصص له أو لم يخصص له بعد رقم تسلسلي ، أو إذا لم يكن الرقم التسلسلي معروضاً لصاحب التسجيل أو الممثل .

الاستمارة رقم (٤)، الصفحة (٤)

٦ - السلع و/أو الخدمات (٤) :

(١-٦) التجديد متخصص بجمع السلع و/أو الخدمات التي يشملها التسجيل .

(٢-٦) التجديد متخصص فقط للسلع و/أو الخدمات التالية التي يشملها التسجيل : (٤)

(٣-٦) التجديد متخصص بجمع السلع و/أو الخدمات التي يشملها التسجيل باستثناء ما يلى ذكره : (٤)

(٤-٦) يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا لم يكن المكان أملاه كالتالي واستعمال ورقة إضافية .

(٤) يرجى وضع علامة في خانة واحدة فقط من المخانط ١-٦ و ٢-٦ و ٣-٦

(٤) يجب تقديم قائمة السلع و/أو الخدمات موضع التماض التجديد بالطريقة ذاتها التي ظهر بها في التسجيل (مجمعة طبقاً لأصناف تصنيف نيس بدءاً ببيان رقم الصنف المعنى ، ومتلحة حسب ترتيب الصناف ذلك التصنيف إذا كانت السلع أو الخدمات تتبع إلى أكثر من صنف واحد .

(٤) يجب جمع السلع و/أو الخدمات التي لا يشملها التماض التجديد طبقاً لأصناف تصنيف نيس بدءاً ببيان رقم الصنف المعنى وتقديمها حسب ترتيب أصناف ذلك التصنيف ، إذا كانت تتبع إلى أكثر من صنف واحد من أصناف تصنيف نيس .

الاستمارة رقم (٨) . الصفحة (٥)

٧ - الشخص الذي يودع هذا الالتماس للتجديد ، خلاف صاحب التسجيل أو ممثله :

مهم : لا يجوز لشخص خلاف صاحب التسجيل أو ممثل صاحب التسجيل أن يودع القصاص للتجديد إلا إذا كان الطرف المتعاقد المعنى يسمع بذلك . وبالتالي ، لا يمكن استكمال هذا البند إذا لم يكن الطرف المتعاقد الذي يكون مكتبه هو المكتب المعهد في الصفحة الأولى من هذا الالتماس للتجديد يسمع بأن يودع شخص خلاف صاحب التسجيل أو ممثله صاحب التسجيل التماساً للتجديد .

يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا أودع هذا الالتماس للتجديد شخص خلاف صاحب التسجيل أو ممثل صاحب التسجيل . □

(١-٧) إذا كان الشخص شخصاً طبيعياً ، يرجى بيان ما يلى ذكره :

(أ) اسم العائلة أو الاسم الرئيسي :

(ب) الاسم الشخصي أو الثانوي (الأسماء الشخصية أو الثانوية) :

(٢-٧) إذا كان الشخص شخصاً معنوياً ، يرجى بيان التسمية الرسمية الكاملة لذلك الشخص :

(٣-٧) العنوان (بما في ذلك الرقم البريدى والبدل) :

رقم (أرقام) الهاتف :

(مع الرمز الدليلي للمنطقة)

الاستمارة رقم (٨)، الصفحة (٦)

٨ - التوقيع أو الختم :

(١-٨) اسم الشخص الطبيعي الموقع أو المستعمل ختمه :

(٢-٨) يرجى وضع علامة في الخانة المناسبة حسب ما إذا كان المبين هو التوقيع أو الختم لصاحب التسجيل أو الممثل أو الشخص المشار إليه في البند «٧» أو من يوقع أو يضع ختمه نيابة عن أحدهم :

(١-٢-٨) صاحب التسجيل .

(٢-٢-٨) ممثل صاحب التسجيل .

(٣-٢-٨) الشخص المشار إليه في البند (٧) .

(٤-٨) تاريخ التوقيع أو وضع الختم .

(٤-٨) التوقيع أو الختم :

٩ - الرسم :

(١-٩) العمدة ورملغ الرسم المسدد عن التماس التجديد هذا :

(٢-٩) طريقة التسديد :

١٠ - الأوراق الإضافية :

يرجى وضع علامة في هذه الخانة إذا أرفقت طبها أوراق إضافية .

وبيان العدد الكلى لتلك الأوراق :

TLT/DC/55

الأصل : بالعربية / الأسبانية

بالإنكليزية / بالروسية

بالصينية / بالفرنسية

ال التاريخ : ١٩٩٤/١٠/٢٨



وي بي رو

**المنظمة العالمية للملكية الفكرية
جنيف**

**الاتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية
(اتحاد باريس)**

**المؤتمر الدبلوماسي
المعنى بابرام معايدة قانون العلامات
جنيف ، من ١٠ إلى ٢٨ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٤**

البيانات المتفق عليها

**كما اعتمدها المؤتمر الدبلوماسي
في ٢٧ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٤**

- ١ - اتضح للمؤتمر الدبلوماسي أن لكل طرف متى عقد حربة وضع هيكل الرسوم
دربرها من المدفوعات المتعلقة بالعلامات ومبلغ تلك الرسوم والمدفوعات . ولدى اعتماد
هذا البيان ، لاحظ المؤتمر أن الأمثلة المقدمة أثناء المناقشات والواردة غير سجلات المؤتمر
تدخل في إطار هذا البيان .

- ٢ - ولدى اعتماد المادة (١١) ، اتضح للمؤتمر الدبلوماسي أن عدم استيفاء أي مقتضيات ضرورية من مقتضيات قانون الطرف المتعاقد يجوز أن يكون سبباً لشطب تقييد .
- ٣ - ولدى اعتماد المادة (١٢) ، اتضح للمؤتمر الدبلوماسي أنه ليس في المعاهدة ما ينسع الطرف المتعاقد من تطبيق مقتضيات قانونه فيما يتعلق بالانتفاع بالعلامة التي تكون موضع تسجيل ، على ألا يكون استيفاء تلك المقتضيات مشترطاً في إطار إجراء تجديد ذلك التسجيل .
- ٤ - ولدى اعتماد القاعدة (٨) ، اتضح للمؤتمر الدبلوماسي أن لكل طرف متعاقد حرية اعتبار أن تاريخ استحقاق التجديد هو ذاته التاريخ الذي يستحق فيه تسديد رسم التجديد ، على الأقل لأغراض تلك القاعدة .
- ٥ - ولدى اعتماد الاستثمارات الدولية النموذجية ، اتضح للمؤتمر الدبلوماسي :
- (١) إذا لم يكن من الممكن اقتضاء بعض عناصر تلك الاستثمارات ببناء على القانون المطبق بالنسبة إلى مكتب الطرف المتعاقد أو لم تكن تلك العناصر من مقتضيات الممارسات ، فإنه ينبغي للمكتب المذكور أن يعد «استثماراً دولية خاصة» تحذف منها تلك العناصر ؛
 - (٢) وليس من الممكن أن تتضمن أي استثمار دولية خاصة إشارات إلى عناصر إلزامية بالإضافة إلى العناصر المشار إليها في الاستثمار الدولية النموذجية المقابلة لتلك الاستثمار وتكون مخالفة للمعاهدة أو اللائحة التنفيذية ؛
 - (٣) ويجوز لأى طرف متعاقد أن ينص في استثماراته الدولية الخاصة على إمكانية إهمان العناصر الخصائية ، مثل التاريخ الذي يقدم فيه التبليغ المعنى إلى المكتب أو مشيره إلى الشخص المعني في استثماره التوكيل الرسمي ، على أن يكون من المفهوم أنه لا يجوز اقتضاء تلك العناصر ؛
 - (٤) وليس الطرف المتعاقد ملزماً بأن تكون لديه استثمارات دولية خاصة ويجوز له أن يستمر في استعمال استثماراته الحالية ما دامت تستوفى أحكام المعاهدة واللائحة التنفيذية ؛

- (٥) ويجوز أن تكون العناصر ، في أي استماراة دولية خاصة ، موضوعة بحسب ترتيب
ومسافة خلاف الترتيب والمسافة المتبعة في الاستماراة الدولية النموذجية .
- (٦) وتعد أي استماراة دولية خاصة باللغة أو إحدى اللغات التي قبلها المكتب المعنى .
- (٧) وعلى كل طرف متعاقد أن يقبل أي طلب أو التماض أو تعيين ممثل يقدم
على استماراة موافقة للاستماراة الدولية النموذجية أو الاستماراة الدولية الخاصة ذات الصلة
بالموضوع ، مادامت مقتضياته اللغوية مستوفاة :
- (٨) وإذا لم يكن بعض عناصر الاستماراة الدولية النموذجية قابلة للتطبيق
أو جاز اقتضاه بعض العناصر غير الواردة في الاستماراة الدولية النموذجية بالنسبة
إلى الطرف المتعاقد ، بناء على حكم انتقالى ، فإن الاستماراة الدولية الخاصة بذلك يتصرف
المتعاقد والموافقة لتلك الاستماراة الدولية النموذجية ينبعى تهديلها وفقاً لذلك .
- ٦ - ولدى اعتماد الاستماراة الدولية النموذجية رقم (١) ، انضع للمؤتمر الدبلوماسي
أن أي طرف متعاقد تكون مقتضياته بشأن الإثباتات المساعدة المطلوبة بالأولوية أقل صرامة
من المقتضيات الواردة في البندين (٤-٥) و(٥-٤) من الاستماراة المذكورة عليه أن يعدل
استمارته الدولية الخاصة وفقاً لذلك .

TLT/DC/54

الأصل : بالعربية / بالأسبانية

بالإنكليزية / بالروسية

بالصينية / بالفرنسية

التاريخ : ١٩٩٤/١٠/٢٨



ويبو

المؤسسة العالمية للملكية الفكرية

جينيف

الاتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية

(الاتحاد باريس)

المؤتمر الدبلوماسي

المعنى بابرام معايدة قانون العلامات

جينيف ، من ١٠ إلى ٢٨ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٤

توصية

اعتمدها المؤتمر الدبلوماسي

في ٢٧ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٤

المؤتمر الدبلوماسي المعنى

بابرام معايدة قانون العلامات

يوصي

بأن تخصص الجهات المختصة لـ ويبيو ، في الميزانيات المقبولة ، اعتمادات مالية لعرض المساعدة على البلدان النامية في تنفيذ معايدة قانون العلامات ، لاسيما فيما يتعلق باعتماد قوانينها ولوائحها التنفيذية وتحديث أجهزة مكاتبها المعنية بتسجيل العلامات وإجراءات تلك المكاتب .

TLT/DC/56

الأصل : بالعربية / بالأسمانية

بالإنكليزية / بالروسية

بالصينية / بالفرنسية

التاريخ : ١٩٩٤/١٠/٢٨



ويبو

المؤسسة العالمية للملكية الفكرية جنيف

**الاتحاد الدولي لحماية الملكية الصناعية
(اتحاد باريس)**

المؤتمر الدبلوماسي

المعنى بابرام معايدة قانون العلامات
جنيف ، من ١٠ إلى ٢٨ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٤

الوثيقة الختامية

للمؤتمر الدبلوماسي

المعنى بابرام معايدة قانون العلامات

كما اعتمدتها المؤتمر الدبلوماسي
في ٢٧ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٤

وفقاً للقرارات التي اتخذتها الهيئات الرئيسية للمنظمة العالمية للملكية الفكرية (ويبو) في سلسلة اجتماعاتها الثانية والعشرين (سنة ١٩٩١) وبعد الترتيبات التي اتخذتها ويبو ، عقد المؤتمر الدبلوماسي المعنى بابرام معايدة قانون العلامات في الفترة من ١٠ إلى ٢٨ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٤ في مقر ويبو في جنيف .

واعتمد المؤتمر الدبلوماسي معايدة قانون العلامات التي أصبحت متاحة للتوقيع في ٢٨ أكتوبر / تشرين الأول ١٩٩٤

قرار وزير الخارجية

رقم ٩٤ لسنة ٢٠٠٠

وزير الخارجية

بعد الاطلاع على قرار السيد / رئيس الجمهورية رقم ١٢١ الصادر بتاريخ ١٩٩٩/٤/٤ ،
بشأن الموافقة على انضمام حكومة جمهورية مصر العربية إلى معايدة قانون العلامات ،
الموقعة في جنيف بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧ :

وعلى تصديق السيد / رئيس الجمهورية بتاريخ ١٩٩٩/٥/٢٩ :

قرار

(مادة وحيدة)

ينشر في الجريدة الرسمية انضمام حكومة جمهورية مصر العربية إلى معايدة قانون
العلامات ، الموقعة في جنيف بتاريخ ١٩٩٤/١٠/٢٧

ويعمل بها اعتباراً من ١٩٩٩/١٠/٧

صدر بتاريخ ٢٠٠٠/٤/٦

وزير الخارجية

عمرو موسى